



الجلسة ٦٣١٤

الاثنين ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سلام (لبنان)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد تشوركين
 أوغندا السيد روغوندا
 البرازيل السيدة فيوتي
 البوسنة والهرسك السيد باربالييتش
 تركيا السيد أباكان
 الصين السيد لي باودونغ
 فرنسا السيد أرو
 غابون السيد إيسوزي نغونديت
 المكسيك السيد بويني
 المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير مارك ليال غرانت
 النمسا السيد إينر
 نيجيريا السيد أميوفوري
 الولايات المتحدة الأمريكية السيدة أندرسن
 اليابان السيد أو كودا

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/169)

يتضمن هذا المحضر نص الخطاب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و ١١٩٩ (١٩٩٨) و ١٢٠٣ (١٩٩٨) و ١٢٣٩ (١٩٩٩) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/169)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوة وزير خارجية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرى على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة وزير خارجية صربيا إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد ييرميتش، وزير خارجية صربيا، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس: باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد فوك ييرميتش، وزير خارجية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد لامبرتو زاننير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد زاننير إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى سعادة السيد اسكندر حسيني.

تقرر ذلك.

أدعو السيد حسيني إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2010/169، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن لإحاطة إعلامية يقدمها السيد لامبرتو زاننير، الذي أعطيه الكلمة الآن.

السيد زاننير (تكلم بالإنكليزية): إن التقرير المعروض على المجلس اليوم (S/2010/169) يورد بالتفصيل أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ١٥ آذار/مارس. واليوم، أنوي تسليط الضوء على المسائل الرئيسية وإطلاع المجلس على الأحداث التي وقعت بعد ١٥ آذار/مارس.

وعموما، ظلت الحالة في كوسوفو مستقرة منذ آخر بيان أدليت به أمام المجلس في أواخر كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6264)، على الرغم من بقاء احتمال وقوع الاضطراب وعدم الاستقرار قائما، وخاصة في شمال كوسوفو، وحدث عدد من التطورات الهامة. إن عدم وجود عملية كبيرة للمصالحة بين الطائفتين ما زال يشكل تحديا، لا يزال ذلك الأمر مقترنا بالصعوبات الاقتصادية يشكل خطر وقوع اضطرابات اجتماعية.

ستواصل البعثة القيام بدورها المحايد إزاء مسألة المركز مع جميع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز الحوار والتعاون الإقليميين. وفي هذا السياق، واصلت الحوار مع بلغراد وبريشتينا، وكذلك مع قادة المنطقة، بعقد مشاورات على هامش الأحداث الدولية، فضلا عن عقد اجتماعات في العواصم داخل المنطقة وخارجها.

وما زالت بلغراد وبريشتينا تتواصلان مباشرة، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة، بشأن مسائل الأشخاص المفقودين من خلال الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين برئاسة لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبشأن مسائل التراث الديني والثقافي من خلال لجنة تنفيذ أعمال ترميم المواقع الدينية الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو التي يترأسها مجلس أوروبا. ولئن كنا قد شهدنا تقدما مشجعاً في مجال التراث الثقافي والديني بالتعيين المحمود لرئيس مكتب الاتصال اليوناني في بريشتينا باعتباره ميسراً تابعا للاتحاد الأوروبي، فما زالت مشكلة الأشخاص المفقودين تحدياً كبيراً لعملية المصالحة بين الطائفتين.

وتقدر لجنة الصليب الأحمر الدولية أنه حتى ٢٧ نيسان/أبريل من هذا العام، ما زال ١ ٨٦٢ فرداً مفقودين في جميع أنحاء كوسوفو. وفي ٨ نيسان/أبريل، عندما عقد الفريق العامل المعني بالأشخاص المفقودين اجتماعاً في بريشتينا مع وفدين من بريشتينا وبلغراد، أعرب ممثلو أسر ألبان كوسوفو وأسر صرب كوسوفو عن عدم الرضا عن التقدم الذي أحرز حتى الآن، وطالبوا بعدم تسييس هذه المسألة. وينبغي الاستجابة لطلبهم. وفي ضوء ذلك، أرحب ترحيباً حاراً بإعلان مكتب المدعي العام لجرائم الحرب في صربيا في ١٠ أيار/مايو عن اكتشاف مقبرة جماعية قرب راسكا في صربيا، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ويعتقد أن الموقع يضم رفات حوالي ٢٥٠ من ألبان كوسوفو. إن تحديد هوية

وتولي بعثة الأمم المتحدة اهتماماً وثيقاً بالمسائل التي تؤثر على العلاقات بين الطائفتين لتيسير التعاون الإقليمي، بما في ذلك من خلال حضورها في الاجتماعات؛ وللتعزيز على شمال كوسوفو، بما في ذلك من خلال ممارسة المسؤوليات الإدارية في شمال ميتروفيتشا والحوار مع جميع الأطراف المعنية بشأن المسائل المتصلة بالتراث الديني والثقافي ولتقديم مساعيها الحميدة من أجل حل المسائل العملية بين بريشتينا وبلغراد على أمل تنشيط مزيد من القنوات المباشرة للحوار من أجل حل هذه المسائل بين الطرفين.

ولئن كان هناك بعض التحرك المشجع في مجال التراث الثقافي وفي جهود بعثة الأمم المتحدة لمعالجة مسائل عملية بين الأعراق في ميتروفيتشا، فإن التقدم المحرز في مجالات أخرى لا يزال مرهوناً بشكل كبير بالمواقف المسبقة للجانبين فيما يتعلق بفتوى محكمة العدل الدولية بشأن شرعية إعلان استقلال كوسوفو.

وعلى وجه الخصوص، شهد التعاون الإقليمي، الذي هو أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تلمس الحاجة إليها، انتكاسات ملحوظة لاعتبارات تتعلق بمسألة المركز. ومع ذلك، ولئن كانت لا توجد إجراءات موحدة لمشاركة مؤسسات كوسوفو في المنتديات الدولية والإقليمية أو غيرها، أتاح التيسير الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة في معظم الحالات التوفيق بين ما يبدو متعارضاً من مطالب الجانبين، وبالتالي تقديم إسهام ملموس في تطوير مبادرات التعاون الإقليمي.

وفي الواقع، حققنا نجاحاً كبيراً في تيسير مشاركة كوسوفو في اللقاءات الإقليمية والدولية، ولا سيما على المستوى الفني، على الرغم من أنه يبدو أن سلطات كوسوفو تعتقد أن الدور التيسيري للأمم المتحدة لا يصب في مصلحة مركزها السيادي المعلن. وما دام هذا الدور مطلوباً ومفيداً،

من ميتروفيتشا، وخاصة بشأن مسألة العائدين - التي أثارها القادة من الجانبين. وللأسف، فإن العقبات التي تحول دون الاتفاق على الطرائق، بما في ذلك تحديد من ينبغي أو لا ينبغي أن يشتركوا في هذا الحوار أبطت حتى الآن الجهود التي بذلتها للتوفيق بين الجانبين بشأن هذه المسألة إذا كانت الغلبة مرة أخرى للاعتبارات السياسية. وسأستمر أنا وموظفو مكثبي في جهودنا، ولكن في نهاية المطاف، فإن الجهد وحسن النية يجب أن يأتيا من القادة المحليين من الجانبين، وكذلك من بريشتينا وبلغراد.

كما أن مسألة العائدين ما زالت تشكل مصدرا للتوتر في مناطق أخرى من كوسوفو، حيث شهدت هذه الفترة مظاهر مقاومة محلية خطيرة ضد العودة في قرية زالك/زك في شمال غرب كوسوفو. وقوبلت العودة الطوعية لـ ٢٣ من صرب كوسوفو إلى القرية في أواخر آذار/مارس باحتجاجات متكررة من جماعات ألبان كوسوفو المقيمين في زالك/زك والقرى المجاورة، التي تزعم أن العائدين يضمنون أفرادا ارتكبوا جرائم حرب في المنطقة - وهي مزاعم لم يتم إثباتها. وما زال خمسة أشخاص من زالك/زك في عداد المفقودين جراء الصراع. كما كانت هناك مزاعم بأن قد يكون الدافع وراء الاحتجاجات منازعات على الملكية.

ومهما كانت الحالة، ومما يثلج الصدر أن سلطات كوسوفو رحبت بالعودة وخصصت ١٠٠ ٠٠٠ يورو لإيواء العائدين، وقامت شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو بتوفير الحماية. ولكن، للأسف، لم يوقف هذا الأمر المزيد من الاعتداءات المتكررة التي ينفذها شبان يرمون الحجارة، ومؤخرا، أطلقت عبارات ناروية على خيمة لعائلة من العائدين، ولحسن الحظ، لم تسفر عن وقوع إصابات.

الرفات بسرعة وإعادتها للناجين من الأسر سيساعد المكالمين على طي الصفحة والبدء بعملية تضميد الجراح.

ولللأسف، لم يجر التعاون العملي المباشر بين بلغراد وبريشتينا في مجالات أخرى غير تلك التي ذكرتها تولا. وقد أسفرت جهود بعثة الاتحاد الأوروبي الرامية إلى إعادة إنشاء محكمة متعددة الأعراق كاملة الفعالية في الجزء الشمالي من ميتروفيتشا عن نتائج متباينة حتى الآن. وبالمثل، كان من الصعب أيضا إحراز تقدم نحو إنشاء مرافق جمركية كاملة على البوابتين ١ و ٣١.

لقد ذكرت في البداية الاحتمال الكبير للاضطراب وعدم الاستقرار في شمال كوسوفو. وما زالت الحالة في شمال ميتروفيتشا حرجة من الناحية السياسية، وتبين تجربة السنوات الماضية أن أنشطة التعمير والعودة في منطقة كروي يفيتاكو/بردياني بحاجة إلى الرعاية على نحو كاف. وحتى الآن، انتقلت ١٧ أسرة من ألبان كوسوفو و ٤٠ أسرة من صرب كوسوفو إلى منازلهم التي أعيد بناؤها أو بُنيت حديثا في الحي، وتأمل بعثة الأمم المتحدة أن تستمر هذه العملية بدون عائق. وقد بذلنا جهودا لمساعدة الأسر في تلبية احتياجات البنية الأساسية في الحي من خلال الأفرقة العاملة الفنية التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة. ويسرني أن أعلن أن كلا الطائفتين كانتا بناءتين ومتعاونتين، وأن موسم البناء استؤنف بسلام هذا العام في كروي يفيتاكو/بردياني. إن المشاكل اليومية التي تواجه الطائفتين هنا، كما هو الحال في أماكن أخرى كثيرة في جميع أنحاء كوسوفو، لا تميز، بين الأعراق وإنما تؤثر عليها جميعا وتتم معالجتها بشكل أفضل من خلال الجهود المشتركة.

وقد زرت ميتروفيتشا مرارا خلال الأشهر القليلة الماضية للقاء الأطراف الفاعلة الرئيسية، عازما على فتح قنوات جديدة للحوار المباشر بين الجزأين الشمالي والجنوبي

سلطات كوسوفو للتخفيف من تأثير ذلك الانقطاع على طوائف الأقليات المتضررة.

منذ آخر مرة خاطبت فيها المجلس، حدثت بعض التغييرات المهمة على صعيدي الإدارة المحلية والمركزية في كوسوفو. فقد أسست البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو التي أنشئت مؤخرا هيكلها الإدارية، وفي حين أنها تحظى بقدر من الاهتمام وحسن النية من جانب سلطات كوسوفو، إلا أنه من السابق لأوانه تقييم أدائها في ما يتعلق بتبليتها لاحتياجات ومطامح ناخبها.

وعلى الصعيد المركزي، كان الحدث الرئيسي منذ تقديم التقرير المعروض على المجلس هو إعلان إجراء تعديل وزارى في ٣١ آذار/مارس. فقد جرى استبدال ستة وزراء وإنشاء وزارة جديدة معنية بالاندماج في الاتحاد الأوروبي. وتأجل تغيير نواب الوزراء، الذي كان متوقعا في أواخر نيسان/أبريل. وفي هذه الأثناء، تسبب تحقيق تجريه بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في مزاعم فساد تتعلق بوزير النقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية في توتر العلاقات بين سلطات كوسوفو وعناصر المجتمع الدولي في كوسوفو.

وتتسم العلاقات بين بعثة الأمم المتحدة وسلطات كوسوفو بالكياسة، وإن كانت علاقات متحفظة ولا يزال موظفو بعثة الأمم المتحدة يجرون مجموعة من الاتصالات اليومية المثمرة على صعيد العمل مع نظرائهم في كوسوفو.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على التقدم الذي نحرزه في عملية تخطيط البعثة المتكاملة التي أصدر الأمين العام تكليف بها. وتعكف بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو على وضع إطار استراتيجي للأمم المتحدة في كوسوفو سيمكننا من تشارط الهدف الرئيسي لكفالة أمن واستقرار دائمين في كوسوفو بشكل أفضل. إن أقوى ميزة

وفي نهاية المطاف، يمكن اعتبار الحالة في زالك/زك صورة مصغرة للتحديات الإنسانية والاقتصادية في كوسوفو: مسائل الأشخاص المفقودين التي لم تحل وما يتصل بها من انعدام المصالحة والظروف الاقتصادية الصعبة ومسائل الأمن والملكية والأثر التراكمي لجميع هذه المسائل على عملية العودة. وكان رد فعل سلطات كوسوفو مشجعا، ولكن من الواضح أنه يجب بذل المزيد من الجهود على مستوى القواعد الشعبية من أجل التغلب على تركة الماضي.

ومنذ تقديم التقرير المعروض على المجلس، أدت الإجراءات التي اتخذتها هيئة تنظيم الاتصالات السلوكية واللاسلكية في كوسوفو لتفكيك وتدمير أجهزة البث وغيرها من المعدات لمقدمي خدمات الاتصالات غير المرخصين في كوسوفو إلى انقطاع واسع النطاق في البنية التحتية للاتصالات في مناطق الأقليات، بما في ذلك خدمات الطوارئ. وردا على ذلك، تعرضت أجهزة الإرسال التي يديرها مقدمو الخدمة المرخصين في شمال كوسوفو للهجوم بالمتفجرات.

إن المسألة تتسم بالتعقيد ولها آثار قانونية وسياسية وتجارية وإنسانية وأمنية. ولئن كانت هيئة تنظيم الاتصالات السلوكية واللاسلكية قد اعتبرت الحالة مسألة سيادة قانون ومسألة تجارية، فإن الأثر الإنساني لانقطاع الاتصالات بشكل مفاجئ لا شك فيه. وسنت بعثة الأمم المتحدة قانون الاتصالات السلوكية واللاسلكية في عام ٢٠٠٣، وما زال هو القانون الوحيد الذي ينظم قطاع الاتصالات السلوكية واللاسلكية في كوسوفو. وفي الماضي، ذكرت بعثة الأمم المتحدة مرارا مقدمي خدمات الاتصالات غير المرخصين بشروط الترخيص المنصوص عليها في ذلك القانون. ومع ذلك، ما زالت بعثة الأمم المتحدة تشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني لانقطاع الاتصالات وترصد الخطوات التي تتخذها

بعد أكثر من عامين من محاولة سلطاتها الألبانية العرقية الانفصال عن طريق إعلان الاستقلال من جانب واحد.

لقد قسم إعلان بريشتينا عن الاستقلال من جانب واحد العالم بشكل واضح وأثار تساؤلات بشأن المبادئ الأساسية للنظام الدولي المعاصر. وهو لم يسهم في استقرار البلقان ولم يعزز التعاون الإقليمي. ووقفت أغلبية عظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن أعضاء مجلس الأمن اليوم بحزم ضد فرض تقسيم قسري على بلدي. لقد ظلوا يحترمون سيادتنا وسلامة أراضيها. وأود، باسم بلدي، أن أكرر خالص امتناننا لدعمهم، بينما نسعى لإيجاد حل لمسألة مركز كوسوفو في المستقبل عن طريق الدبلوماسية الصبورة.

وقبل أن أنتقل إلى تقرير الأمين العام (S/2010/169)، أود أن أؤكد على أن الموقف المبدئي للنظام الديمقراطي في صربيا يبقى ثابتا. ولن نستسلم مطلقا ونعترف بإعلان استقلال من جانب واحد. سنواصل الدفاع بقوة عن موقفنا بطريقة غير تصادية، باستخدام كل الوسائل الدبلوماسية المتاحة لدولة مسالمة ذات سيادة.

وأود أن أرحب ترحيبا حارا بالمثل الخاص لاميرتو زانير وأشكره على عمله. وتظل الأمم المتحدة طرفا فاعلا لا غنى عنه في كوسوفو. ولذلك من المهم أن يواصل المجلس دعمه لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو باعتبارها دعامة أساسية للسلام والاستقرار.

ونقدر عميق التقدير النهج البناء الذي تتبعه الأمم المتحدة والمنظمات التي تعمل في إطار سلطتها العامة، مثل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. لقد مهدت السبيل لكي تعمل الأطراف المسؤولة معا لتحسين حياة الناس العاديين بغض النظر عن عرقهم. ويجب ألا تعيق خلافاتنا بشأن المركز قدرتنا على العمل بشكل متضافر لحل القضايا العملية.

مقارنة للأمم المتحدة في كوسوفو هي أنها تلقى قبولا بين كل الطوائف. وفي هذا الصدد، حددت بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة في كوسوفو عددا من الأولويات والتحديات المشتركة التي ستحقق الحد الأقصى من تأثير تدخلات أجهزة الأمم المتحدة في كوسوفو، خاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان، والحوكمة، والبلديات الشاملة، والحالة في الشمال، ومسألة العودة. وأنا سعيد بالتقدم الذي نحرزه.

وفي الختام، أود باسم كل موظفي بعثة الأمم المتحدة، أن أشكر المجلس على دعمه وأؤكد له أن البعثة ستواصل أداء المهام الموكلة إليها بغية كفالة استمرار السلام والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. ونأمل أن يواصل الطرفان الاستفادة من تيسير البعثة ومساعدتها الحميدة. والبعثة واثقة بأنها ستستطيع مواصلة عملها، بتشجيع هذا المجلس وتعاون كل الأطراف.

الرئيس: أشكر السيد زانير على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فوك ييرميتش، وزير

الخارجية في صربيا.

السيد ييرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية):

في عام ١٩٤٧، حدد رئيس الجمعية العامة حينها، أوزوالدو ارانها، سفير البرازيل، بكل بلاغة ما وصفه بالمهمة الأساسية للأمم المتحدة - ودليل كشف الحقيقة ومواجهة الواقع بكل تعقيداته، نهتدي بشكل سليم في عملنا لصون السلم والأمن لكل الشعوب. وإذ نجتمع هنا لحضور جلسة أخرى لمجلس الأمن، وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ينبغي أن نذكر أنفسنا بكلماته.

ومع كل الاحترام لوجهات النظر المختلفة، عندما يتعلق الأمر بإقليم كوسوفو وميتوهيا التابع لصربيا، فإن الحقيقة الواضحة هي أن مركزها لا يزال موضع نزاع شديد

يوهانس فان فريسنفيك، إن ما يسمى بوزير النقل والاتصالات السلوكية واللاسلكية في بريشتينا، فاتمير ليمايي، ومجموعة مقربة من المساعدين، يخضعون للتحقيق منذ أيار/مايو ٢٠٠٩ بشأن "غسل الأموال والجريمة المنظمة والاختلاسات والاحتيال والارتشاء". كما أشار كبير المدعين بالنيابة إلى أن ما يسمى برئيس وزراء كوسوفو، هاشم تقي وآخرين مقرهم في بريشتينا، أثنوه بقوة عن المضي قدما في عمله.

وفي قضية أخرى بارزة، وجهت جمعية قدامى المحاربين التابعة لجيش تحرير كوسوفو تهديدات لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بعد اعتقال القائد السابق في جيش تحرير كوسوفو ثابت جيتشي مؤخرًا. ووجهت إليه اتهامات بارتكاب جرائم تتعلق بحصد الأعضاء ضد المدنيين الصرب في "البيت الأصفر" المعروف جيدا في ألبانيا المجاورة.

وطلدت بريشتينا العديد من المسؤولين الصرب، بمن فيهم الوزير غوران بوغدانوفيتش ونائبه، بشكل غير مشروع تحت حراسة مسلحة، رغم أنهم مقيمون بشكل قانوني في الإقليم. وفي الوقت نفسه تقريبا، استخدمت وحدة شرطة خاصة تابعة لكوسوفو القوة من جانب واحد ضد خطوط الهاتف الثابت والهاتف المحمول في صربيا، مما عطل قدرة صرب كوسوفو على إجراء اتصالات خارج جيوبهم - في انتهاك صارخ للقواعد الإنسانية المعاصرة. ولم يتم إصدار أي إنذار. وكان الأمر تحركا سريعا وعنيفا، باغت على ما يبدو الكثير من الأطراف الفاعلة الدولية في كوسوفو.

ومن حسن الحظ، أن الحالة في الميدان تتحسن، ويجري إصلاح الأضرار الفنية. ويجب أن نتأكد من أن هذا النوع من التصرفات الأحادية الجانب لن يحدث مرة أخرى. وفي هذا السياق، أود أن أرحب ببياني بعثة الأمم المتحدة

وبفضل هذا النهج، جرى إلى حد كبير الحيلولة دون الإخلال بالتوازن غير المستقر في الميدان. وكفل هذا الأمد بقاء الحالة العامة في كوسوفو "هادئة نسبيا لكنها هشة"، كما ورد في التقرير.

إن السلطات الألبانية العرقية في كوسوفو لم تقم في مناسبات عديدة بالمشاركة العملية والحيادية، خاصة في مجال سيادة القانون. وعلى سبيل المثال، أسفرت زيارة رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ايف دو كيرمابون، في ٢ آذار/مارس، إلى بلغراد عن اتفاق بشأن كيفية المضي قدما بسرعة في مسألة القضاء، خاصة أنها تؤثر على محكمة شمال ميتروفيتشا. ورغم أن بريشتينا أطلعت سلفا حسب الأصول على محتوى الاتفاق، فأنها رفضت علنا أحكامه بعد أن أقرتها بلغراد.

ولم تستخدم بعد السلطة التنفيذية للمجتمع الدولي لوضع هذا الأنجاز موضع التنفيذ، وبالتالي تمهيد الطريق لحوار بناء بشأن مسألة الجمارك. وبدلا من ذلك، يبقى هذان المجالان ذوا الاهتمام المشترك - وهما جزء لا يتجزأ من تقرير الأمين العام - مفتوحين على نحو يضر بشكل خاص بسكان كوسوفو الصرب.

ومن دواعي الأسف، يهون تقرير الأمين العام من عدد من التحديات المتزايدة في كوسوفو، من الجريمة المنظمة والفساد إلى سوء سلوك أفراد الشرطة والخلل في عمل القضاء. ومن ناحية أخرى، يرسم آخر تقرير مرحلي للمفوضية الأوروبية صورة واقعية بدرجة أكبر. ويقول إن الجريمة المنظمة والفساد لا يزالان مسألتين تشكلان "قلقا بالغا"، ويؤكد أن النظام القضائي "ضعيف ومعرض للتدخل السياسي وغير كفؤ".

وفي الآونة الأخيرة، قال كبير المدعين بالنيابة لدى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو،

أيام، أحد العائدين الذي قرر البقاء تعرض لإطلاق النار من مجهول بينما كان موجوداً في الخيمة التي يعيش فيها.

لقد ذكر موظف أقدم تابع لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، إدواردو أربوليدا، أن "عودة المشردين توقفت بالفعل". وكررت ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي ذكرت أن السلطات المحلية في كوسوفو "لم تفعل سوى القليل لتشجيع المشردين على العودة". وقالت المجموعة الدولية المحترمة جداً المعنية بحقوق الأقليات في تقرير لها صدر مؤخراً أن حالة صرب كوسوفو وسواهم من غير الألبان تزداد سوءاً، وهذا يدفعهم إلى مغادرة كوسوفو "لأنهم يواجهون العزلة والتمييز أحياناً كثيرة".

وعلى الرغم من البيانات العديدة للسلطات الألبانية العرقية في الإقليم التي تزعم أن عودة المشردين ذات أولوية، إلا أن الواقع على الأرض هو أنه في العام الماضي، لم يعد سوى بضع مئات من صرب كوسوفو إلى ديارهم. وهذا العدد يساوي أقل من نصف في المائة، وهي نسبة صارخة، وفشل ذات أبعاد هائلة يجب التصدي له على نحو عاجل. بيد أن جمهورية صربيا لا تزال تكرر نفسها لإيجاد سبيل للتغلب على هذه التحديات الكبيرة وغيرها بشكل محايد، يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أنه تم التوصل مؤخراً إلى تفاهم مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لإنشاء ثلاثة مكاتب متخصصة في وسط صربيا تمكّن المشردين داخلياً من الإطلاع على قرارات وكالة كوسوفو المعنية بالملكات. ونأمل من ذلك أن يمهد السبيل أمام الانتهاء مما يزيد على ٤٠ ٠٠٠ طلب من الصرب الأمر الذي يؤدي إلى استرجاع ممتلكات تمت السيطرة غير القانونية عليها دون مزيد من الإبطاء بعد ما يزيد على عقد من المراوغة.

وبعثة الاتحاد الأوروبي اللذين نأيا بنفسيهما فيهما عن الاستراتيجية المثيرة للجدل في شمال كوسوفو. وهذه الخطة الأحادية الجانب كانت برعاية ما يسمى بالمكتب المدني الدولي. وكانت ترمي إلى تنفيذ اقتراح أهتيساري الفاقد للشرعية بالقوة، مما يشكل انتهاكاً للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن حالة الأوقاف الكنسية الصربية المحفوفة بالخطر لا تزال تدعو إلى قلق عميق إزاء الواقع على الأرض في كوسوفو. ويسلط تقرير الأمين العام الضوء على عدد من الحوادث المقلقة، بما في ذلك تخريب الكنائس، وتدنيس المقابر، ونهب أيقونات وشعائر أخرى، ورفض حقوق الملكية. وما فتئ التقرير صامتاً على نحو لا يمكن تعليقه تجاه عدم إحراز تقدم في عكس مسار القرار المثير للسخط القاضي بالتعبيد بالإسمنت فوق بقايا الكنيسة الصربية التي تعرضت مرتين للتدمير في وسط دجاكوفيتشا. وتثير صربيا اليوم للمرة الخامسة في هذا المجلس حقيقة أنه لم يحدث شيء حيال العمل الفظيع هذا المتمثل في التطهير العرقي.

وهذه الأمثلة التوضيحية ليست حوادث منعزلة. إنها تسبب وتعزز بعضها بعضاً في الوقت نفسه. فهي جزء لا يتجزأ من الواقع على الأرض بعد إعلان الاستقلال من طرف واحد، الأمر الذي يؤثر مباشرة على عودة ٢٠٥ ٨٣٥ مطروداً من صرب كوسوفو مسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

ويبدو خاصة في جنوب كوسوفو أن الشرطة غير قادرة على منع أعمال التهريب والعنف ضد الصرب الذين يمارسون حق العودة. فعلى سبيل المثال، إن بلدة ذاب المعاد إعمارها هوجمت مراراً طوال أشهر عديدة: تعرضت المنازل فيها للتخريب، وقطعت خطوط الكهرباء، وكانت إطارات السيارات عرضة للتمزيق، وقذف الأطفال بالحجارة. نتيجة لذلك، قرر معظم سكانها مغادرة كوسوفو. وقبل مجرد ثلاثة

السلطات الألبانية العرقية المحلية في بلدية فوسترن بالعدول عن القيام بعمل فظيع. كنيسة القديس يوحنا المعمدان في قرية سامزدريسا كانت تستعمل لمدة عقد من الزمن مكباً للنفايات من جانب المدرسة الابتدائية المجاورة. وهذا المقام الديني هام بصفة خاصة للشعب الصربي، لأنه بني على أساسات الكنيسة التي تناول فيها شهداء عام ١٣٨٩ القربان المقدس قبل التوجه إلى خوض معركة كوسوفو التاريخية.

وأود أن أبدي تفاعلاً حذراً تجاه أن المسائل المتعلقة بإمداد المجتمعات المحلية الصربية بالكهرباء في كل أنحاء الإقليم ستحل في المستقبل القريب. وبفضل الدور البناء لبعثة الأمم المتحدة ولا سيما الاتحاد الأوروبي، يبدو أن هناك حلاً محايداً يجري العمل عليه.

أتناول الآن مسألة قوة الأمن الدولية في كوسوفو (قوة كوسوفو). إن قدرتها الفريدة على إصلاح الانقسامات الطائفية القائمة والحفاظ على السلام والاستقرار ميدانياً أمر يعترف به الجميع. وستواصل جمهورية صربيا العمل مع شركائنا لكفالة ألا يتراجع دور قوة كوسوفو، ولا سيما في سياق الحفاظ على الأوقاف الدينية الصربية. ونعتقد أن الاقتراحات بتسليم وحدات الشرطة المحلية المسؤولة عن حماية عدد من هذه المواقع لن تسهم في تحسين الحالة الأمنية الهشة. وهذا أمر هام بصورة خاصة نظراً للمعارضة الواضحة لهذه الخطط من جانب المجتمعات المحلية المسؤولة عن الأديار المتضررة.

وعلى رغم الانتكاسات الحاصلة مؤخراً على الأرض، أعتقد أننا نقترّب من مرحلة جديدة أكثر وعداً في كوسوفو. ففي المرحلة المقبلة، ينبغي أن نركز جهودنا على التكاتف لإيجاد حل عن طريق الحوار. وفي تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٨، أوكلت الجمعية العامة إلى محكمة العدل الدولية مهمة أن تحدد ما إذا كان إعلان الاستقلال

وما فتئت جمهورية الصرب تعمل مع المجتمع الدولي في عدد من المجالات الهامة الأخرى ذات الاهتمام المشترك. إننا نقدر عظيم التقدير الجهود المتضافرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو، حسب التقرير، "لتخفيف حدة التوتر والتركيز على الاحتياجات المشتركة" (S/2010/169، الفقرة ١٢) في شمال كوسوفو. ودورها الذي لا غنى عنه في حل المشاكل العملية مرحب به جداً، وكذلك العرض لترؤس عدد من فرق العمل المتعددة الأعراق المشكّلة من ممثلين لمؤسسات في شمال كوسوفو، وسلطات ألبانية عرقية محلية. ونؤيد كذلك وجود الاتحاد الأوروبي المعزز المحايد في شمال كوسوفو، وتطلع إلى بدء عمل بيت الاتحاد الأوروبي بكامل طاقته في المستقبل القريب.

ويسعدني أن أبرز أن التعاون اليومي بين صربيا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بشأن مسائل الشرطة والعدالة والجمارك يمضي بلا هوادة. ويجري تبادل المعلومات على أساس منتظم، وأثبتت المناقشات التقنية لعدد من المجالات الهامة جدواها لكلا الطرفين. ولقد تطورت علاقات عمل وثيقة مما أدى إلى زيادة التفهم للاحتياجات والأولويات المتعلقة بالجميع.

وأود أن أحيي دور المجتمع الدولي الذي لا غنى عنه في حماية الإرث الثقافي والديني الصربي في كوسوفو. وثمة تطور إيجابي حصل خلال الفترة المشمولة في التقرير هو تعيين المحايد من جانب الاتحاد الأوروبي لرئيس مكتب الاتصال اليوناني في بريشتينا، السفير ديميتريس موستشوبولوس، في منصب ميسر حماية الإرث الصربي في الإقليم. لقد بدأنا العمل معه بالفعل وفقاً لقرار المجلس ١٢٤٤ (١٩٩٩) وخطة الأمين العام ذات النقاط الست.

وتشعر صربيا بالتشجيع إزاء الدلائل الأولى للإنجاز. فعلى سبيل المثال، تمكّن السفير موستشوبولوس من إقناع

النجاح. أريد أن أطمئن هذا المجلس إلى أن صربيا مستعدة للمشاركة بمرونة وبقلب مخلص لأنه ليس في نيتنا تجميد الصراع ولا الانتصار أو الإخضاع.

إن مسألة كوسوفو لا يمكن حلها بفرض شروط الاستسلام على أحد الأطراف بحيث ترغمه الظروف على قبولها، إذ أن ذلك القبول سينطوي على إذلال تحت طائلة الإكراه وبتكلفة ديمقراطية لا يمكن تحملها. ولا محالة أن ذلك سترك امتعاضا عميقا وذكرى مريرة يمكن أن تركز عليها نتيجة أحادية الجانب - بل قد لا يكتب لها الدوام، ولكنها تركز على قاعدة هشة فحسب.

أما الحل الآخر، فلا يخرج منه أحد مهزوما ويمكن أن يوحد العالم ويدفع قدما بالأولويات الإقليمية في إطار عمل يحدده القانون الدولي. فما من حل سيكتب له الدوام إلا هذا الحل القائم على الموافقة الحرة لجميع ذوي المصالح المسؤولين. فهذا الحل وحده دون سواه الذي يوسع إزالة الانقسام بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تسبب بها إعلان الاستقلال من جانب واحد. وما من حل جدير بتأييد العالم إلا هذا الحل - وليس إعلان الاستقلال من جانب واحد.

إن صربيا سوف تسعى إلى حل توفيقى مع برشتينا بصورة بناءة وبحسن النية، كما لو أنهم لم يختاروا أبدا إعلان الاستقلال من جانب واحد. ولكن يجب توخي الحذر هنا، فنحن مستعدون بنفس القدر لمقاومة إعلان الاستقلال من جانب واحد بصورة ثابتة، كما لو أنه لا يوجد حل توفيقى يلوح في الأفق.

وأثق بأن يمكن توسيع نطاق ما يمكن تحقيقه بسبب التزام الجميع بنفس القضية - وهذه القضية هي الاندماج الأوروبي. والحوار بين الصرب والألبان الذي يسفر عن اتفاق منصف ومتوازن سوف يوفر دعما مهما جدا لضمان

من طرف واحد يتوافق مع القانون الدولي. وفي تاريخ متأخر من العام الماضي، انتهت مرحلة حاسمة من العملية القضائية - جلسات استماع شفوية - بتقديم عدد قياسي من الدول آراءها، بما في ذلك الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس. ولقد أصبحت القضية أكبر قضية في تاريخ المحكمة.

والحكمة باتت على وشك إنجاز مداولاتها، وعلينا جميعاً واجب أن نأخذ القضية بمنتهى الجدية. وينبغي إفساح المجال أمام القضاة لإنجاز عملهم بدون إعاقة من ضغوط سياسية، من قبيل اعترافات إضافية بإعلان الاستقلال من طرف واحد. ومن المؤسف بشدة أنه في الأشهر الأخيرة، اختارت دولتان أن تفعل ذلك تحت ضغط خارجي، الأمر الذي يشكل ازدراء للجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة.

وحالما تقدم محكمة العدل الدولية تقريرها إلى الجمعية العامة، ستتهيا فرصة لا مثيل لها لبناء الزخم الرامي إلى تحقيق الهدف النهائي: تسوية إستراتيجية بين الصرب والألبان. ولا شك في أن جذور العديد من المشاكل التي نواجهها في كوسوفو ضاربة في التاريخ. وهذه المشاكل تصبح أكثر صعوبة بفعل الأعمال الأحادية الجانب.

ومع ذلك، أعتقد اعتقاداً شديداً أن لدينا القدرة على تجاوز انقسامات الماضي وهيئة بيئة جديدة تمكّن من تحقيق حلول مستقبلية. ولا بد لنا من تعبئة الإرادة والشجاعة للقيام بما تقتضيه هذه اللحظة في التاريخ. ولا يمكن تحقيق هذا إلا بالحوار السلمي الذي يسفر عن نتيجة مقبولة بصورة متبادلة، تفضي إلى إحلال الاستقرار الدائم في المنطقة وفي العالم الأوسع.

إن التوصل إلى حل من خلال الحوار - وليس باتباع النهج الانفرادي - هو الهدف الذي نصبو إليه. ونتطلع إلى تأييد جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لحل هذه المسألة حلاً أبداعياً. وقد يكون هذا العام هو العام الذي نتشاطر فيه

مصلحة مسؤول. فالطريق الوحيد إلى الأمام يتمثل في تحقيق تسوية عادلة تأخذ في الاعتبار رغبات ومصالح شعبنا. ذلك هو هدف صربيا وسوف نسعى إليه حتى يتحقق لأنه ما من نقطة نهاية تقصر عن التوصل إلى اتفاق يمكن تبريرها بأي شكل من الأشكال.

الرئيس: أشكر السيد ييرميتش على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد اسكندر حسيني.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): بمنتهى التقدير أعتنم الفرصة للكلام في المجلس وأبلغه عن التقدم المطرد الذي ما برح يحققه بلدي، جمهورية كوسوفو، في جميع المجالات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أما الاحتفال بالذكرى الثانية لاستقلال بلدي وبالتحديد قبل ثلاثة أشهر فقد كانت مناسبة جلييلة أخرى من الملائم فيها إلقاء نظرة على الماضي وتقييم المنجزات والتقدم والأحداث والتطورات الرئيسية التي جرت في كوسوفو خلال فترة هاتين السنتين من الاستقلال.

إن الاعتراف بكوسوفو بوصفها دولة مستقلة وذات سيادة ما برح جاريا. ومنذ المداولات التي أجراها مجلس الأمن في المرة السابقة بشأن كوسوفو (انظر S/PV.6264)، اعترفت ثلاثة بلدان باستقلال بلدي، ألا وهي مملكة سوازيلند وجمهورية فانواتو وجمهورية جيبوتي. وأود أن أعرب عن أخلص الشكر والتقدير لشعوب وحكومات تلك البلدان على تأييدها للحق المشروع لشعب كوسوفو في الحرية والاستقلال.

يمثل ذلك اعترافا رسميا من جانب ٦٨ دولة في العالم بأصغر الدول عمرا في العالم. ولكن فوق ذلك كله، تعتبر كوسوفو محظوظة إذ أن هناك بلدانا مؤيدة بنفس القدر من بين تلك التي لم تعترف بها بعد من قبيل البلدان التي أيدت عضوية كوسوفو في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ويسرني جدا أن أبلغ المجلس بأن بلدانا أخرى عديدة في العالم

مستقبل أوروبي سلمي لجميع أرجاء منطقة غرب البلقان. فالعضوية في الاتحاد الأوروبي هي أولوية استراتيجية رئيسية بالنسبة لصربيا. ونؤمن بقوة بالمصير المشترك لجميع الدول الأوروبية. وما برحنا متمسكين بشدة بالحلم الذي يراود روبرت شومان، وهو حلم يتمثل في إقامة أوروبا منظمة وحيوية، ولا غنى عنه من أجل الحفاظ على العلاقات السلمية في ما بين الدول.

هذه الأفكار تكمن في الأساس الذي تركز عليه ديمقراطيتنا ورغبتنا الصادقة في المصالحة. فهذه الأفكار إذ تذكرنا بأهمية التعاون والحل التوفيقى وبناء توافق الآراء، تحملنا على تجاوز كل اختلافاتنا ونقاط الخلاف بيننا لتحقيق الرفاه المشترك. وعلى الرغم من أن الطريق يعج بالعديد من الصعاب، وعلى الرغم من أنه قد نجم عن ذلك الكثير من الألم، نعتقد بأن الوقت قد حان لطرح الخوف جانبا. ونعتقد أنه بالعمل معا بوسعنا أن نحول رقعة الأرض التي تمثل كوسوفو وميتوهيا - العريضة على الشعبين كليهما - من منطقة تناحر إلى منطقة يسودها الوئام.

لذلك علينا أن نستجمع قوتنا ونبدأ بالإعداد لإنهاء هذه الرحلة التاريخية. وكما قال الكاتب والفيلسوف هنري ديفيد ثورو: "إن بلوغ الأرب يتطلب القدرة على قطع الميل الأخير في الرحلة، ورسم الخطة الأخيرة وتحمل مشقة الساعات الأخيرة"، وأضيف إلى ذلك بأن هذه هي الفضيلة التي يتوجب علينا التحلي بها إذا ما أردنا مواجهة المستقبل لبلوغ الهدف النهائي. تلك هي المهمة التي لدينا: ألا وهي توليد الزخم ومن ثم الإبقاء عليه إلى أن يتحقق السلام والأمن للجميع من خلال الحوار السلمي.

إن الانتظار لفترة غير محددة في سراب مؤداه أن طرفا سوف يستسلم في النهاية هي وصفة لتجميد مصير كوسوفو، وبكل تأكيد أن هذا ليس ما يريده أي صاحب

وتمثل التجارة والاقتصاد قطاعا مهما آخر نسعى فيه إلى منظور أوروبي أكثر تحديدا. إن عقد اتفاق تجاري بين جمهورية كوسوفو والاتحاد الأوروبي يمثل أحد أهدافنا. ونحن نبذل كل جهد ممكن من أجل بلوغ هذا الهدف. وفي ١٦ نيسان/أبريل، سلمت جمهورية كوسوفو الاستبيان المستكمل بشأن العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن هذا الإجراء وغيره من الأعمال التحضيرية سيمكن المفوضية من بدء المفاوضات قريبا.

وقد كثفت حكومة جمهورية كوسوفو جهودها لمعالجة وتسوية المسائل ذات الأهمية القصوى بالنسبة لاقتصادنا، في مجال العدالة والأمن، وكذلك في مكافحة الجريمة والفساد والأنشطة الإجرامية العابرة للحدود. وأنشأت حكومة الجمهورية فرقة عمل لمعالجة مسائل الفساد والجريمة المنظمة. وتقدم بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو مساعدة لا غنى عنها في قطاعي الشرطة والعدالة. ونحن نعمل معا بتعاون وثيق.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على ضرورة التعاون الثنائي والإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة. وكان من أمثلة التعاون الوثيق لمكافحة الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير داخلية كوسوفو إلى سكوبيي للاجتماع مع قرينه في مقدونيا. وفي تلك المناسبة أكد الوزيران على التزام البلدين بالتعاون من أجل مكافحة الجريمة المنظمة والأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود. وقد أدانت حكومة كوسوفو بشدة الحادث الذي وقع مؤخرا في مقدونيا بالقرب من الحدود مع كوسوفو.

وعلى الجبهة الاقتصادية، وقعت حكومة جمهورية كوسوفو مؤخرا عقدا مع اتحاد شركات بيكتيل - إينكا بشأن مشروع بناء الطريق الرئيسي بين مورين وميردار. وقد بدأ إنشاء طريق السيارات المؤلف من أربعة مسارب، الذي

قد أعلنت الاعتراف المبكر أو ذكرت بأنه يجري النظر في عملية الاعتراف الرسمي.

أما على الصعيد الداخلي ومنذ المناقشة الأخيرة لمجلس الأمن، فقد شهدت كوسوفو عددا من التطورات الإيجابية والتحديات أيضا. والحالة الأمنية بصورة عامة ما فتئت تتسم بالهدوء والاستقرار. وقد اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بالمناقشات والجهود الرامية إلى جعل تطلع كوسوفو الأوروبي واندماجها في الاتحاد الأوروبي ملموسا بصورة أكبر. وبما أننا ملتزمون التزاما راسخا بالسعي بقوة نحو تحقيق الهدف المتمثل في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعضوية الناتو، فقد انخرطت حكومة جمهورية كوسوفو في عملية شاملة مع مؤسسات الاتحاد الأوروبي لكي تضفي ديناميكية جديدة على تطلع كوسوفو الأوروبي. وارتكازا على دستورنا، أنشأنا مؤخرا وزارة معنية بالدمج الأوروبي، وهي مؤسسة سوف تنسق عمل جميع الوزارات المتصلة باحتياجات محددة مستمدة من عملية الاندماج الأوروبي. وإنشاء الوزارة والتعيين السريع للوزير يبرزان الأهمية الفائقة التي تعلقها جمهورية كوسوفو على منظورها الأوروبي.

وتؤيد كوسوفو بنفس القدر المنظور الأوروبي لجميع البلدان الأخرى في منطقة غرب البلقان. وانسجاما مع ذلك نعتبر أن التعاون والمساعدة المتبادلين في ما بين البلدان في المنطقة مسألة حيوية للإسراع في دمج جميع البلدان السبعة الواقعة في غربي البلقان في الاتحاد الأوروبي.

وقد بدأت كوسوفو بتنفيذ عدد كبير من الإصلاحات بغية تلبية المعايير الأوروبية اللازمة. وبطبيعة الحال، نحن ندرك أن ذلك يتطلب قطع طريق حافل بالصعوبات. ونحن نرى أن كوسوفو، على غرار البلدان الأخرى في منطقتنا، ينبغي أن تدعى قريبا لبدء الحوار بشأن تحرير نظام منح التأشيرات مع المفوضية الأوروبية.

تشجيع ودعم إنشاء الهياكل غير المشروعة في الشمال. والإعلان عما يسمى بالانتخابات التي ستنظمها جمهورية صربيا في شمال كوسوفو ما هو إلا مثال آخر على التدخل غير المسؤول والذي لا يمكن قبوله. ومن شأن تلك الأعمال أن تقوض الجهود لإنفاذ القانون والنظام على النحو الوارد في الاستراتيجية الشاملة بشأن الشمال. وردا على ردود الفعل والتعليقات المضللة إلى حد كبير حول الاستراتيجية المشتركة لحكومة كوسوفو وأوروبا، فإنني أقول إن كل ما تسعى إليه تلك الاستراتيجية هو تحقيق ظروف الحياة الملائمة والطبيعية لجميع مواطني كوسوفو في كل أنحاء أراضي بلدنا. فالحياة الطبيعية واستعادة القانون والنظام في كل مناطق بلدي هو ما يتوق إليه كل أبناء كوسوفو بصرف النظر عن خلفيتهم العرقية أو الدينية. ونحن هنا لكي نحقق لهم ذلك.

ويظل التعاون الثنائي مع الجيران، بالإضافة إلى التعاون الإقليمي، موضع تركيز جمهورية كوسوفو، بوصفه على رأس الأولويات. وتربط جمهورية كوسوفو علاقات جيدة للغاية مع جيرانها المباشرين - ألبانيا ومقدونيا والجبل الأسود - وتتعاون معها بشكل وثيق فيما يتعلق بعدد كبير من المسائل ذات الاهتمام المشترك. إننا ندعو جمهورية صربيا إلى ضم جهودها إلى جهود الدول الأخرى في غرب البلقان لإرساء بيئة من التعاون والتفاهم في المنطقة، بما في ذلك تطبيع العلاقات مع كوسوفو. وحكومتي على استعداد للاشتراك في محادثات مع صربيا بشأن قائمة طويلة من المسائل ذات الاهتمام المشترك، بوصفهما دولتين مستقلتين سياديتين. ومن شأن الحوار أن يخفف حدة التوتر ويمكن من تطبيع العلاقات بين البلدين.

إن اكتشاف مقبرة جماعية في صربيا مؤخرا، تحتوي على جثث المئات من ألبان كوسوفو، قد أثار موجة من الحزن العميق، بينما ما زالت آلاف الأسر في كوسوفو تعاني

سيصل كوسوفو بألبانيا في الغرب وبصربيا في الشرق. وسيوفر هذا الطريق الرئيسي لكوسوفو، وللمنطقة جمعاء، ممرا يدر أرباحا كبيرة، وسيكون مفيدا لجميع بلدان غرب البلقان وخارجها.

وعلاوة على ذلك، استمرت إعادة هيكلة الشركات والمشاريع التي يملكها المجتمع، إما عبر الخصخصة أو عقود الامتياز، كما هو الحال فيما يتعلق بعقد امتياز تشغيل مطار بريشتينا الدولي. ويجري حاليا العمل في مشروع كبير آخر، وهو محطة توليد الطاقة من الفحم، الذي يشكل جزءا من استراتيجية الحكومة في مجال الطاقة.

وتواصل مؤسسات جمهورية كوسوفو العمل على تحسين الظروف في مناطق طوائف الأقليات، ولا سيما في المناطق ذات الأغلبية الصربية. ومن أجل مواجهة التحديات الجديدة، تم تقديم الدعم القوي للمجالس المحلية المنشأة حديثا ولقيادات تلك المجالس المنتخبة مؤخرا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الرئيس سيديو ورئيس الوزراء تاتشي بمساعي التواصل مع الطائفة الصربية عبر القيام بزيارات متكررة إلى البلديات ذات الأغلبية الصربية. كما أجرت سلطات كوسوفو الاتصالات مع العائدين في زلاق، وأدانت بشدة الحوادث التي وقعت خلال عودتهم.

وفضلا عن ذلك، ظلت عملية إضفاء اللامركزية على أساس خطة أهتيساري أولوية سياسية في كل أنحاء البلد. وحددت اللجنة الانتخابية المركزية لكوسوفو موعد إجراء الانتخابات البلدية في ٢٠ حزيران/يونيه لانتخاب أعضاء البلدية المنشأة حديثا في بارتيش ذات الأغلبية الصربية.

بيد أنه لا يسعني إلا أن أكرر القول، ولو بشيء من التردد، إن جمهورية صربيا، من خلال تدخلها المزعزع للاستقرار، بصورة كبيرة ما زالت غير متعاونة. فقد تواصل

المكاسب المحققة حتى الآن والحفاظ عليها نأمل أن نرى المجتمع الدولي يواصل تركيز اهتمامه على هذه المجالات وأن نتلقى معلومات عن التقدم المحرز. وإن إطار العمل الاستراتيجي الذي وضعته بعثة كوسوفو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيخدم أيضا هذا الغرض.

ومن أسف أنه لم تظهر أي علامات على الاتصالات، ناهيك عن التعاون، بين الجانبين الكوسوفي والصربي. ونؤمن إيمانا قويا بأنه رغم الخلاف الأساسي على أهم المسائل القانونية والمسائل المتصلة بالأراضي، فإن الأخذ بنهج عملي يعتبر ممكنا ومجديا وضروريا لمصلحة سكان كوسوفو، بصرف النظر عن خلفيتهم الطائفية. ومن هذا المنطلق يحدونا الأمل أن يكثف الجانبان جهودهما لإيجاد حلول عملية للمسائل التي لم تحسم والتي تؤثر في الحياة اليومية للناس الذين يعيشون في كوسوفو. ونأمل التحلي أيضا بهذه الروح العملية لدى وضع الترتيبات اللازمة لمشاركة كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية بالتشاور مع المنظمات ذات الصلة.

ونشاط التقييم بأن الحالة في الشمال ما زالت تعورها الصعوبات. ونؤمن بأننا يلزمنا أن ندمج الشمال بصورة تدريجية مع سائر كوسوفو، وهذا أمر لن يحدث إلا من خلال الحوار وقبول المجتمعات المحلية في الشمال وبلغراد به. ونرحب بالجهود الحثيثة للاتحاد الأوروبي لإبراز وجوده في المنطقة وتعزيز وجوده في الشمال، لا سيما من خلال تأسيس "دار الاتحاد الأوروبي" في شمال متروفيتشا.

ونرحب بأداء نقاط التفيتش الأمنية في الآونة الأخيرة لمركبات الشحن المارة عبر البوابتين ١ و ١٣، وباللدوريات المشتركة بين بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو (بعثة سيادة القانون) مع شرطة كوسوفو، وكذلك بنية بعثة سيادة القانون مواصلة زيادة وجودها وأنشطتها

من المسائل التي لم تُحل حتى الآن فيما يتعلق بالمفقودين خلال حرب كوسوفو. ومن العار أنه بعد مرور ١١ عاما على الحرب، ما زال مصير ٨٦٢ ١ شخصا آخر مجهولا. إننا ندعو جميع أصحاب المصلحة إلى بذل قصارى جهدهم لتسوية مسألة الأشخاص المفقودين أخيرا.

وفي الختام، أود التأكيد على التزام كوسوفو القوي بأن تصبح عضوا مساهما في المجتمع الدولي. وتتطلع جمهورية كوسوفو إلى العمل مع جميع أعضاء مجلس الأمن بينما نعزز الهدف المشترك المتمثل في تحقيق السلم والأمن الدوليين. وأود مرة أخرى أن أشكر المجلس على إتاحة الفرصة لي للإعراب عن آراء جمهورية كوسوفو.

الرئيس: أشكر السيد حسيني على بيانه.

سأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد إندر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أرحب بحضور السيد فوك بيرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية كوسوفو، وأن أشكرهما على بيانيهما. واسمحوا لي أيضا بأن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لاميرتو زانير، على عرضه تقرير الأمين العام (S/2010/169) وكذلك على المساهمة الهامة لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) في إشاعة السلام والاستقرار في كوسوفو. إن النمسا تؤيد تأييدا تاما جهود بعثة كوسوفو المتواصلة لتيسير الحوار بين جميع الأطراف في بيئة دائبة التطور.

شهدت الفترة منذ كانون الأول/ديسمبر إلى آذار/

مارس وحتى اليوم إحراز التقدم، بما في ذلك إجراء انتخابات ناجحة مؤخرا. ولكن في الوقت ذاته ما زالت التحديات قائمة في مجالات التنمية الاقتصادية والحكم الصالح وسيادة القانون والحرب على الفساد والجريمة المنظمة وكذلك في ما يتصل بالحالة في شمال كوسوفو. ولكفالة استدامة

اسمحوا لي أخيراً بأن أكرر أهمية العمل في سبيل مستقبل مشترك لجميع بلدان منطقة البلقان الغربية ضمن الاتحاد الأوروبي. وهذه الرسالة أعيد التأكيد عليها أثناء حلقة دراسية لخبراء رفيعي المستوى استضافها وزير الخارجية النمساوي مايكل اسبنديغر، بمشاركة وزير الخارجية اليوناني المناوب، السيد ديمتريس دروتساس، والمدير العام للمفوضية الأوروبية، السيد مايكل لي، في فيينا يوم ١٢ أيار/مايو. وقد تطرّق المشاركون في الحلقة الدراسية من البلقان الغربية والاتحاد الأوروبي إلى التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في البلقان الغربية من زاوية الاندماج الأوروبي. وهذه المناقشات وبعض المقترحات التي قدمت ينبغي أن تحفز على مناقشة التوسيع المستقبلي للاتحاد الأوروبي في ضوء مؤتمر سرايفو المقرر عقده في ٢ حزيران/يونيه.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن شكري للممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو)، السيد لاميرتو زانير، على تقريره. وأرحب بحضور معالي السيد فوك بيرميتش، وزير خارجية جمهورية صربيا، هذه المناقشة وأشكره على بيانه. كما أشكر السيد حسيني على بيانه.

بادئ ذي بدء تود أوغندا أن تتنسى على بعثة كوسوفو على جهودها المستمرة للنهوض بالأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. ونشعر بالاطمئنان من أن الحالة الأمنية عموماً في كوسوفو أثناء الفترة المشمولة بالتقرير تظل هادئة نسبياً. ونثني على بعثة كوسوفو على انخراطها الاستباقي مع الطوائف كافة، وكذلك مع السلطات في بريشتينا وبلغراد والعناصر الدولية الفاعلة في تعزيز السلم والاستقرار في كوسوفو. ونحن مقتنعون بأن عمل بعثة

للتصدي بكفاءة أكبر لتحديات سيادة القانون في شمال كوسوفو، بما في ذلك استعادة السيطرة التامة على الجمارك. ونؤيد تأييداً تاماً جهود بعثة سيادة القانون لإدماج القضاة والمدعين العامين من الكوسوفيين الصرب والكوسوفيين الألبان في محكمة متروفيتشا، كما نؤيد المناقشات المتعمقة بشأن هذه المسألة مع السلطات في بلغراد وبريشتينا. ونؤمن بأن إدماج القضاة المحليين ينبغي أن يكون بين أولويات المجتمع الدولي العليا بالنسبة إلى الشمال. فهذا سيُتيح إمكانية تحقيق العدالة في منطقة حرمت منها مدة طويلة جداً.

ونشعر بالاطمئنان من حالة الهدوء الأمني النسبي ومن انخفاض التوترات بين المجتمعات المحلية. وفي هذا السياق نؤيد النمسا الخطوات التي اتخذها حلف الناتو لتعديل هيكل قوة كوسوفو والتخفيض التدريجي لعدد القوات في كوسوفو، مما يحسّن أيضاً المسؤولية المحلية. وإن النمسا، وهي حالياً أكبر مساهم من خارج الناتو بالقوات في قوة كوسوفو، عقدت عزمها على الحفاظ على التزامها القوي هذا بالعملية. وعلاوة على ذلك، ستواصل النمسا تزويد بعثة سيادة القانون بما يقرب من ٣٠ خبيراً.

وتود النمسا أن تسلط الضوء أيضاً على المساهمات القيّمة التي قدمتها بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في كوسوفو دعماً لتطوير المؤسسات الديمقراطية، وعلى وجه التحديد مساعدتها المتواصلة للمفوضية المركزية للانتخابات، وفي رصد وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطوائف. وكما بيّن الأمين العام في تقريره، واستناداً إلى تقييم صدر مؤخراً عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ما زال تنفيذ استراتيجيات العودة يصطدم بعدد من التحديات ويتطلب التزاماً سياسياً معززاً حتى يفضي إلى نتائج مستدامة.

إن قوة كوسوفو تؤدي دورا تكميليا هاما في الحفاظ على بيئة آمنة عموما. وفي هذا الصدد نحیی بعثة كوسوفو على جهودها بالتعاون مع بعثة سيادة القانون وقوة كوسوفو لتشجيع كلا الجانبين على إيجاد حل سلمي مستدام.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو لتيسيرها أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ولتيسيرها التوصل إلى اتفاق بشأن مسائل الإمداد بالطاقة. وهذه الأنشطة هامة لأنها تبني الثقة وتحسن التفاهم بين الطوائف. ولذلك، نشجع البعثة على مواصلة جهودها في تلبية الاحتياجات الماسة من الخدمات الاجتماعية بالتنسيق والتعاون مع الأطراف الفاعلة المحلية والدولية ذات الصلة.

وللتعاون الإقليمي دور هام في تعزيز التنمية. ولذلك، نشجع السلطات في بريشتينا وبلغراد على العمل معا لبلوغ ذلك الهدف. ونحن مقتنعون بأن بعثة الأمم المتحدة تواصل الاضطلاع بدور هام في تيسير مشاركة كوسوفو في المحافل الدولية والإقليمية. وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم العمل الهام الذي تؤديه البعثة بما يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وختاما، نشيد بالمثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانير، وموظفي البعثة لما يقومون به من عمل جيد.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية):

أرحب بمعالي السيد فوك بيرميتش، وزير خارجية صربيا، ونشكره على بيانه. كما أشكر السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو على إحاطته الإعلامية والسيد اسكندر حسيني على ملاحظاته.

وكما أعلنت البرازيل في مناسبات سابقة، كان الغرض من القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو توفير إطار قانوني لإيجاد حل تفاوضي للنزاع حول مركز كوسوفو. كما أنه يقر صراحة بالحاجة إلى احترام سيادة جمهورية يوغوسلافيا

كوسوفو دعما للأقليات الطائفية وتشجيعا للمصالحة وتيسيرا للحوار والتعاون الإقليمي يتسم بأهمية حاسمة.

ونرحب باستعداد السلطات في شمال كوسوفو للتعاون مع بعثة كوسوفو من أجل حسم المشاكل العملية في الميدان. ومن الأهمية بمكان تحقيق التقدم في المناقشات الخاصة بالمسائل العملية رغم الخلافات السياسية. ولبلوغ تلك الغاية نشيد ببعثة كوسوفو على الانخراط مع الجانبين وتشكيل فرق العمل لتشجيع على نزع الطابع السياسي عن المشاكل والتمسك بالقواعد والإجراءات المستقرة.

ونحث الزعماء كافة من الجانبين على الالتزام بالحوار وتجنب الاستفزاز. ويلزم بذل كل جهد للنهوض بالتعايش السلمي. وإن استمرار الحوادث المتعلقة بالأمن يديم انعدام الأمن في المجتمعات المحلية للأقليات. ومما يتسم بالأهمية تقديم مرتكبي أعمال العنف إلى العدالة في سبيل إشاعة الشعور بالأمن فيما بين الأقليات الطائفية. وفي هذا الصدد ندعو الأطراف كافة إلى ممارسة ضبط النفس والتحلي بالاحترام والتسامح المتبادل حتى تتمكن من العيش في وئام.

لذلك نرحب برسالة السلام التي وجهها رئيس جمهورية صربيا أثناء زيارته لدير ديتشاني للاحتفال بعيد الميلاد الأرثوذكسي، والتي حث فيها كل الناس بغض النظر عن انتماءاتهم على التوفيق بين خلافاتهم من أجل مصلحة المستقبل المشترك. هذه هي الرسائل المطلوب أن يوجهها الزعماء للنهوض بالسلام والحوار.

ويرحب وفدي بالتعاون بين بعثة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون (بعثة سيادة القانون) فيما يتصل بتبادل المعلومات والتنسيق بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. إن هذا التعاون حيوي وإننا نحث على تعزيزه ضمن إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

الخصوص. والبراغماتية هي أفضل ما يخدم الشعب في هذه المرحلة. وعدم تسييس المشاكل سيساعد في إيجاد الحلول، أو على الأقل بعض التدابير المؤقتة، لتلبية الاحتياجات العملية للمواطنين العاديين. وأفرقة العمل التي تيسرها بعثة الأمم المتحدة والتي تعالج القضايا الهامة للمجتمعات المحلية في شمال كوسوفو تظهر أن هذا التعاون أمر ممكن.

وثمة حاجة أيضا إلى التعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة. ومما يؤسف له أن بريشتينا لم تتشاور مع البعثة في إعداد "استراتيجية شمال كوسوفو" والإعلان عنها. ويجب على سلطات كوسوفو أن تضع في اعتبارها دائما أن مجلس الأمن منح البعثة سلطة إدارة كوسوفو بالكامل.

وفي غرب البلقان، مثلما هو الحال في أي مكان آخر، لا يوجد بديل عن الحوار والتفاوض عندما تثور الخلافات ويتعين التغلب عليها. بما يحقق مصلحة الشعب. ونأمل أن تمهد المشاركة المستمرة والتعاون الكامل من جانب جميع أصحاب المصلحة مع بعثة الأمم المتحدة السبيل لاتباع نهج يتسم بالشفافية والشمولية لمعالجة القضايا التي لم تسو بعد. كما نأمل أن تساعد فتوى محكمة العدل الدولية جميع الأطراف في التوصل إلى حل عادل.

وستواصل البرازيل دعم عمل الممثل الخاص في تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد أو كودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد لامبرتو زانير، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بوزير خارجية صربيا ييرميتش ووزير خارجية كوسوفو حسيني.

تقدر اليابان كثيرا إسهامات بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون

الاتحادية السابقة وسلامتها الإقليمية. وما زال القرار ساري المفعول، ومن ثم، فإنه لا يزال يشكل المعيار الرئيسي الموجه لتواجد الأمم المتحدة في كوسوفو وللجهود الدولية لحل النزاع. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى نتائج الإجراءات الجارية في لاهاي بشأن هذه المسألة. والبحث عن تسوية تفاوضية للمركز النهائي لكوسوفو ينبغي أن يظل هدفنا النهائي.

ونشعر بالارتياح لأن الحالة الأمنية في الميدان ما زالت هادئة بدرجة كبيرة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو الاضطلاع بدور هام في تعزيز العمل بين بلغراد وبريشتينا وكذلك مع أصحاب المصلحة المعنيين.

ومن الأمور الإيجابية أيضا أن بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو ما زالت نشطة في جهودها لدعم الاستقرار في ذلك البلد. ونلاحظ بارتياح تعيين الاتحاد الأوروبي لميسر لحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية.

غير أن خطر تصاعد التوترات العرقية في شمال كوسوفو لم يختف. والهجمات التي زُعم أنها شُنت على العائدين الصرب في بعض الأماكن، على سبيل المثال، تبعث على القلق الشديد ويجب عدم التغاضي عنها. وبصرف النظر عن الموقف الذي يتبناه أي طرف بشأن مركز كوسوفو، الآن أو مستقبلا، فإنه يجب على جميع المعنيين كفالة أن تكون مكانا يتيح فيه التسامح العرقي والتعددية الثقافية التعايش السلمي بين الطوائف. ونحث قوة كوسوفو ودائرة الشرطة في كوسوفو على مضاعفة يقظتهما لمنع وقوع حوادث عنف جديدة.

ومما يدعو إلى القلق أيضا استمرار النزاعات ذات الصلة بتوفير الخدمات للسكان. ونؤيد تماما دعوة الأمين العام لجميع الأطراف إلى التحلي بالانفتاح والمرونة بهذا

وتدعم اليابان، بوصفها من أنصار الأمن البشري، جهود هيئات المعونة الدولية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل التعايش السلمي بين الأعراق والتنمية المستدامة. واتباع نهج يركز على الإنسان أمر هام بصفة خاصة في المقاطعات الشمالية، مع إيلاء الاهتمام الواجب للحد من مستوى الضعف بين السكان. وأجرينا أيضا عددا من المشاورات الثنائية مع كوسوفو بشأن بناء الدولة. ومما يثلج صدورنا التقدم الذي تحرزه كوسوفو في بناء قدراتها المؤسسية.

واليابان لا تزال ملتزمة بمساعدة كوسوفو في تطورها لتصبح بلدا نابضا بالحياة ومتعدد الأعراق وديمقراطيا بالكامل، يتعاون مع صربيا وغيرها من البلدان في المنطقة لتعزيز استقرار وازدهار منطقة غرب البلقان بأسرها، بما فيها كوسوفو.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية):

يشكركم وفد الصين، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونرحب بتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2010/169) ونشكر السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على إحاطته الإعلامية. لقد استمعنا بكل اهتمام إلى البيانين اللذين أدلى بهما السيد فوك ييرميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد حسين.

وعلى الرغم من أنه ما زال هناك عوامل كثيرة مزعجة للاستقرار في كوسوفو، فقد أمكن في الآونة الأخيرة تجنب تدهور الحالة التي تبقى مستقرة نسبيا. ونحن نرحب بذلك. ونحن واثقون بأن بعثة الأمم المتحدة، من خلال الوساطة الجارية التي تقوم بها، ستواصل تشجيع جميع الأطراف على الدخول في الحوار وتعزيز المصالحة والتعايش السلمي بين مختلف الطوائف في المنطقة. وفي المستقبل، يجب

في أوروبا في الميدان لدعم تعددية الأعراق والديمقراطية في كوسوفو ومنطقة غرب البلقان. ونشيد أيضا بقيادة السيد زانير في التوسط في الاتصالات بين بريشتينا وبلغراد وبين بريشتينا والمقاطعات الشمالية. وبخصوص الحالة في ما يتعلق بمؤسسات الحكم في شمال كوسوفو، نعتقد أنه من الضروري تفادي حدوث تعقيدات بمواصلة الحوار مع الطائفة الصربية. وفي هذا السياق، نقدر تماما زيارة السيد زانير إلى شمال كوسوفو وحواراته مع كل من زعماء ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو لمعالجة المشاكل العملية.

إن إرساء سيادة القانون في أوساط مختلف الأعراق من بين الأولويات القصوى في كوسوفو، وبخاصة، من أجل التصدي لمسائل مثل الجريمة المنظمة والفساد. وفي هذا المجال أيضا، فإن الحوار بين بريشتينا وبلغراد ضروري. ونشيد بالدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي بهذا الخصوص.

كما نخطط علما بالزيادة الطفيفة في عدد العائدين من المشردين داخليا. وفي غضون ذلك، نشعر بالقلق إزاء الحوادث المتفرقة التي تستهدف الأقليات، والتي مازالت تشكل عقبات مادية ونفسية أمام العودة المستدامة للمشردين. ونحث على بذل مزيد من الجهود والتعاون من جانب جميع الأطراف ذات الصلة لتعزيز عودة الأقليات. وستواصل اليابان دعم مشاركة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عودة المشردين داخليا.

وفي سياق تعزيز الاستقرار والازدهار في منطقة غرب البلقان، فإن تشجيع المنظور الأوروبي من خلال التعاون الإقليمي أمر أساسي. وأشاطر الأمين العام الشواغل المثارة في تقريره (S/2010/169)، وأحث جميع الأطراف على إبداء المزيد من المرونة ليتسنى التعامل مع مصالحها المشتركة، إلى جانب مشاركة كوسوفو في الأطر الدولية.

المتحدة وبالتالي ستؤدي دورا مناسباً في المحافظة على السلام والاستقرار في المنطقة.

السيد آرو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن

أشكر السيد فوك بيريميتش، وزير الخارجية جمهورية صربيا، والسيد اسكندر حسيني، وزير خارجية جمهورية كوسوفو، على حضورهما وبيانيهما. وأثنى على عمل السيد لاميرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام، وعمل جميع أعضاء بعثته.

وتواصل كوسوفو، بعد أكثر من عامين على إعلان استقلالها، إحراز التقدم وتحقيق استقرار مؤسساتها وتبدي عزمها على تحقيق المعايير الأوروبية. إن عددا متزايدا من الدول ينضم إلى الدول التي اعترفت فعلا باستقلال كوسوفو. وتساعد هذه الاعترافات التي بلغت حتى الآن ٦٨ اعترافا منها ٢٢ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي، الدولة الفتية على أخذ وتعزيز مكانها على الساحة الدولية.

وما فتئ مركز كوسوفو يمثل بالفعل موضوع مفاوضات لا نهاية لها تحت رعاية هيئات مختلفة. وأوضحت هذه المفاوضات، التي استكشفت جميع السبل الممكنة، استحالة التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين. وفي ذلك السياق، كان الاستقلال، الذي هو تعبير عن إرادة الغالبية العظمى من شعب كوسوفو، هو الحل الوحيد. وتلك حقيقة قاطعة ولا يمكن إنكارها.

وكما يشير الأمين العام إلى ذلك في تقريره (S/2010/169)، تحسنت الحالة الأمنية في الميدان، مع انخفاض في الحوادث خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ونحن نرحب بذلك، ولكن أي حادث - سواء كان حالة من حالات الجرائم العادية أو العنف بين الطائفتين وبغض النظر عن تستهدفه من الألبان أو الصرب - هو أمر غير مقبول. ويجب على السلطات في كوسوفو، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي

أن تكون بعثة الأمم المتحدة يقظة جدا، ولا سيما فيما يتعلق بتأثير الاستراتيجية المعنية بشمال كوسوفو على السكان المحليين عندما يتم تنفيذها، ويجب أن تكون قادرة على الرد على وجه السرعة.

إن الحالة في كوسوفو تتسم بالتعقيد والحساسية. فهي تؤثر على السلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة البلقان، بل في جميع أنحاء أوروبا. وتحترم الصين سلامة أراضي صربيا، وتوصي بأن يتم حل المشاكل في كوسوفو وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وعلى أساس قرارات مجلس الأمن. وما زلنا نعتقد أن التوصل إلى حل تفاوضي يقبله صاحب المصلحة هو أفضل وسيلة لحل المشاكل التي تعاني منها كوسوفو، وهو ما ينبغي أن يكون أيضا هدفا لجميع الأطراف المعنية.

ونلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة قد أعادت تشكيلها وخفضت حجمها. ونرى أن تعديل بعثة الأمم المتحدة لا يرتبط بمسألة مركز كوسوفو، وينبغي ألا يؤثر على الموقف المحايد للأمم المتحدة. يجب أن تواصل بعثة الأمم المتحدة تنفيذ ولايتها بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) والوثائق ذات الصلة. ونحن واثقون بأن البعثة ستستمر في تعزيز التواصل مع صربيا وكوسوفو والقيام بدورها من خلال توفير التنسيق والمساعدة في البحث عن حل مناسب للمشاكل في كوسوفو، وتسهيل عودة طوائف الأقليات، وحماية التراث الثقافي والديني، والمحافظة على الأمن والاستقرار في جميع أنحاء منطقة البلقان.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى دعم جهود بعثة الأمم المتحدة. ونحن واثقون بأن بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ستستمر في القيام بدورها، تحت رعاية الأمم المتحدة، في سياق الحياد عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونحن واثقون بأنها ستتعاون مع بعثة الأمم

السيد فوك ييريميتش، وزير خارجية صربيا، والسيد اسكندر حسيني في جلسة اليوم.

ونلاحظ مع التقدير أن بعثة الأمم المتحدة، التي تعمل في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، تواصل بنجاح تنفيذ هدفها الاستراتيجي - تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو. ونرحب أيما ترحيب بمجهود بعثة الأمم المتحدة لتشجيع عملية المصالحة، وتيسير الحوار البناء والتعاون الإقليمي، فضلا عن تركيزها على الوساطة بين الطائفتين ودعمها لطوائف الأقليات، ونشيد بذلك.

وفي ذلك السياق، نرى أن الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار بين الطوائف وبناء الثقة بين الأطراف تكتسي أهمية خاصة في مجال العودة. وعلى الرغم من أن عدد العائدين من الأقليات طوعا ما زال منخفضا، يشجعنا أن هناك زيادة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٨. وعلاوة على ذلك، وإذ نشدد على أهمية توفير الظروف المواتية للعودة المستدامة، فإننا نرحب بمجهود بعثة الأمم المتحدة لإنشاء أفرقة عمل هدفها الرئيسي هو تخفيف حدة التوتر ولفت الانتباه إلى الاحتياجات المشتركة.

وعلاوة على ذلك، وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت بعثة الأمم المتحدة تيسير أنشطة لجنة تنفيذ أعمال التعمير، الذي يترأسها مجلس أوروبا، وفيما يتعلق بتعمير مواقع التراث الثقافي والديني. ونرحب أيضا بإعلان الاتحاد الأوروبي عن تعيين رئيس لمكتب الاتصال اليوناني في بريشتينا كوسيط في تلك المنطقة، ونحث أصحاب المصلحة الرئيسيين على الاشتراك بشكل بناء في المشاورات التي يقودها الوسيط.

وتعتقد البوسنة والهرسك أن تعزيز سيادة القانون في كوسوفو يكتسي أهمية كبيرة. ومن هنا، فإننا نرحب بأنشطة بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي، اللتين تعملان في

المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ملاحقة مرتكبي هذه الجرائم وتكثيف الجهود في هذا المجال.

كما أن التعاون الإقليمي يزداد بسبب الحوار الأهدأ بين القادة السياسيين والمجتمع المدني في جميع أنحاء منطقة البلقان الغربية. وفي ذلك الصدد، ندعو قادة الصرب وقادة كوسوفو للاستفادة من الفرص للمشاركة في الاجتماعات الإقليمية معا.

ولئن كان تواجد صربيا وكوسوفو في الاتحاد الأوروبي في المستقبل، في رأينا، أمرا مؤكدا، فمن الواضح أيضا أنه لا يمكن أن يتحقق ذلك حتى يتبع البلدان مسارات الحوار والجوار الأهدأ ويتعلمان الدروس من واقع يسمو على الخطاب العنفي الخطير. وكما أشار وزير خارجيتنا ووزير الخارجية الأوروبي فإن ذلك ليس شرطا، بل ضرورة سياسية.

ويجب على كوسوفو أن تركز على الأولويات الأساسية، وأن تواصل إحراز التقدم بشأن سيادة القانون والحكم الرشيد. كما ندعو حكومة كوسوفو إلى بذل قصارى جهدها من أجل الذين ينتمون إلى أقليات قومية. إن هذه الجهود ذات الشقين ستمكن كوسوفو من المضي قدما على الطريق نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي.

وستواصل فرنسا إيلاء الحالة في كوسوفو أولوية قصوى، والدعوة بكل ما أوتيت من قدرة، إلى الحوار بين صربيا وكوسوفو والتقارب المتبادل مع الدول الأوروبية.

السيد بارباليتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): باسم وفد البوسنة والهرسك، أود أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقريره الشامل (S/2010/169) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أشكر السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، على عرضه للتقرير. ونرحب بمشاركة معالي

بشأن تقرير الأمين العام (S/2010/169) عن بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو. ونهته ونعرب عن تقديرنا لالتزامه بالسلام والاستقرار في كوسوفو.

ويقدم التقرير الحالي، الذي يأتي بعد التقرير (S/2010/5) الذي شكل أساس مناقشتنا في ٢٢ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.6264)، تقييما للأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو منذ ذلك الحين، ولتطور الحالة في الميدان. ويتناول، من جملة أمور، الحالة السياسية والأمنية، وعودة الأشخاص المشردين واللاجئين، وتوطيد سيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية التراث الثقافي والديني.

ويؤكد وفدي من جديد دعمه للدور الرئيسي الذي تضطلع به البعثة في تشجيع وتيسير الحوار والمصالحة بين مختلف طوائف كوسوفو، ومع بريشتينا وبلغراد. كما نقدر العمل الهائل الذي أنجزته في الميدان بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة الأمن الدولية في كوسوفو في تنسيق أنشطتها التنفيذية والاستراتيجية.

وقد دعت غابون دائما إلى الحوار والتعاون في التسوية السلمية للأزمات والصراعات. وما فتئت نرى أن هاتين الأداتين ضروريتان بشكل مطلق لتحقيق السلام والاستقرار في كوسوفو وفي جميع أنحاء المنطقة. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على استئناف المناقشات بشأن مسائل الخلاف بغية تسوية نزاعهما، مع أخذ أمن المنطقة في الاعتبار.

وكما ذكرنا في مناقشة ٢٢ كانون الثاني/يناير، نؤيد الحفاظ على تواجد بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى حين التوصل لتسوية نهائية للتزاع. ونغتنم هذه الفرصة لنعيد تأكيد تمسكنا بسيادة وسلامة أراضي جمهورية صربيا. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن القرار

إطار الموقف المحايد للأمم المتحدة إزاء مسألة المركز، في ذلك الصدد. كما ندعم الممارسة الحالية للتعاون والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة حلف شمال الأطلسي - وتتواجد هذه المنظمة من خلال القوات التابعة لقوة الأمن الدولية في كوسوفو - ونأمل أن تستمر هذه الممارسة. وفضلا عن ذلك، نلاحظ أنه، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، جرى تنفيذ الانتقال من قوة الأمن الدولية في كوسوفو إلى قوة تواجد ردعي بطريقة تدريجية ومرحلية، كما ورد في تقرير الأمين العام.

وفي الختام، تود البوسنة والهرسك أن تؤكد من جديد على أن الاستقرار والأمن في كوسوفو مهم لتحقيق السلام والازدهار الدائمين في منطقتنا. ونعتقد أنه على المجتمع الدولي مواصلة الاضطلاع بدور مهم في دعم طموحات بلدان المنطقة بالاندماج في الهيكلين الأوروبي والأوروبي الأطلسي. وفي الوقت نفسه، نعتقد أن بلدان المنطقة ينبغي أن تواصل التعاون مع المجتمع الدولي بغية بلوغ هذه الأهداف. وأخيرا، نود أن نعيد التأكيد على أن البوسنة والهرسك تولد أهمية بالغة لتعزيز علاقات جيدة وعلاقات والتعاون مع جيرانها.

السيد ايسوزوي - نغوندي (غابون) (تكلم

بالفرنسية): بادئ ذي بدء، ترحب غابون بحضور معالي السيد فوك ييرميتش، وزير الخارجية في جمهورية صربيا بيننا، ونؤكد له استعدادنا لزيادة تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الطيبة بين بلدينا، واستعدادنا للعمل باتجاه التسوية السلمية للتزاع قيد النظر.

كما يشكر وفدي السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام، على وضوح ونوعية إحاطته الإعلامية

وتوفر الأمم المتحدة محفلا لتعزيز حل سلمي للحالة في كوسوفو يقبله الطرفان. لكن، لا بد من أن تعمل مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشارت المكسيك، في الماضي، إلى أن الأمم المتحدة يجب أن تعزز علاقتها الاستراتيجية مع المنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من ميثاقها بغية التعاون في منع نشوب الصراعات الإقليمية وتخفيف حدتها في الوقت المناسب وترسيخ حقوق الإنسان وسيادة القانون. ولذلك، نشجع مرة أخرى تعزيز التعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والمنظمات الإقليمية الأخرى بغية دعم الأقليات وحل النزاعات بين الطوائف وتعزيز المصالحة والحوار والتنسيق الإقليمي وتشجيع التنمية في كوسوفو.

وفي ما يتعلق بالأمن، نلاحظ أن الحالة في كوسوفو، منذ آخر مناقشة أجراها مجلس الأمن (انظر S/PV.6264) بشأن هذا الموضوع، لم تتحسن، خاصة في الشمال. ورغم أن التقرير يشير إلى تراجع في عدد الحوادث، فإن المكسيك يساورها القلق من أن الحالة لا تزال عاملا من عوامل عدم الاستقرار وعائقا أمام عودة اللاجئين الذين ينتمون إلى طوائف الأقليات. نحن نؤكد من جديد دعمنا لعمل بعثة الأمم المتحدة لتعزيز تدابير بناء الثقة ومساعدة الطوائف الساعية إلى المصالحة وتيسير الحوار بشأن المشاكل ذات الاهتمام المشترك ودعم التنمية.

وفي ما يتعلق بالحالة الخاصة في شمال كوسوفو، يرى وفدي أن من الضروري، عند وضع وتنفيذ برامج إدماج الأقليات، أن يمنح الطرفان أولوية لحماية حقوق الإنسان وبيقيان على الحوار المفتوح والتعاون مع بعثة الأمم المتحدة. وستسهم كل هذه التدابير في الشفافية وفي إشراك الأطراف المهتمة في كفاءة فعالية هذه البرامج من أجل مصلحة السكان ومنع العنف.

١٢٤٤ (١٩٩٩) يبقى الأساس القانوني لأي مبادرة سلام في ما يتعلق بهذه المسألة. لذلك، فإن الخطة التي وضعها الأمين العام إسهام مهم في البحث عن حل سلمي عن طريق التفاوض لقضية كوسوفو.

وتواصل غابون، شأنها شأن في ذلك بلدان أخرى، الاعتقاد بأن اعتراف المجتمع الدولي بالمركز النهائي لكوسوفو يجب أن يستند إلى القواعد الخاصة بالعمليات التي تفضي إلى تقرير المصير. وفي هذا الصدد، ينتظر بلدي قرار محكمة العدل الدولية استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٣.

السيد بويتني (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): على غرار المتكلمين الآخرين، أرحب بالسيد فوك بيرميثش، وزير الخارجية في جمهورية صربيا، وأشكره على بيانه. كما أشكر السيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام، على عرض تقرير الأمين العام (S/2010/169)، والسيد اسكندر حسيني على إحاطته الإعلامية.

يلاحظ بلدي تعديل ولاية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وفقا للظروف في الميدان. ونرحب بإجراء تنسيق البعثة مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). إن القرار هو الأساس القانوني للتوصل إلى حل للحالة في كوسوفو والإسهام في تحقيق الاستقرار في البلقان.

ويشير تقرير الأمين إلى أن الحالة الأمنية في كوسوفو هادئة لكنها هشّة. ويجذر من احتمال تفاقم التوترات في الجزء الشمالي من الإقليم. ولذلك لا بد أن تواصل بعثة الأمم المتحدة ضمان خمسة مجالات رئيسية في الميدان: الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان والوساطة بين الطوائف والمساعدة الإنسانية والتنمية. ولا بد أيضا أن تبقى ولايتها تغطي بدعم الطرفين ومجلس الأمن والمجتمع الدولي.

الأمم المتحدة، إلى جانب بعثة الاتحاد الأوروبي، لحماية التراث الثقافي والديني لكوسوفو، ونقدّر تعيين ميسر للاتحاد الأوروبي.

وبالنسبة إلى إعلان الاستقلال من طرف واحد في كوسوفو، أود أن أؤكد من جديد موقف بلدي ومفاده أن هذه مسألة معروضة على محكمة العدل الدولية. وإلى أن تصدر المحكمة حكمها، يظل مبدأ السيادة والسلامة الإقليمية معمولاً به وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وهو المبدأ المسؤول عن احترامه جميع الدول الأعضاء. والمكسيك ما فتئت تدعو بصورة ثابتة ودائمة إلى تعزيز مبدئي العدالة والقانون الدولي اللذين يمتثلنهما ميثاق الأمم المتحدة، فضلاً عن عمل محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، ننتظر بشوق قرار المحكمة.

السير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة) تكلم

بالإنكليزية: أود أن أنضم إلى زملاء آخرين في مجلس الأمن للترحيب بالمثل الخاص للأمين العام، السيد ليرتو زانير، ووزير خارجية صربيا، السيد فوك بيرميتش، ووزير خارجية كوسوفو، اسكندر حسيبي، في قاعة المجلس اليوم، وأن أشكرهم على بياناتهم. وأود أن أشيد على نحو خاص بالعمل الهام لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، سعياً إلى تعزيز الاستقرار والمصالحة في كوسوفو، وأن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد زانير، على قيادته المتواصلة وعمله الجاد.

إن دعم المملكة المتحدة لاستقلال كوسوفو وسيادتها وسلامتها الإقليمية دعم ثابت. ومنذ تقرير الأمين العام الأخير (S/2010/169)، يسعدنا أن أربح دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة اعترفت بكوسوفو، مما يجعل المجموع ٦٨ دولة. وأود أيضاً أن أنوه بالاحتفال بالذكرى السنوية الثانية لاستقلال كوسوفو، الذي حدث في شباط/فبراير المنصرم.

وفي ما يتعلق بحالة الأشخاص المشردين، وعلى الرغم من تنفيذ بعض بلديات كوسوفو استراتيجيات العودة لعام ٢٠١٠، لم يتم بعد إيجاد الظروف الضرورية للتنفيذ الآمن لهذه العودة - بما في ذلك الأمن والوصول إلى الخدمات العامة والحق في السكن والملكية والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. ومن بين الإسهامات الإيجابية لبعثة الأمم المتحدة في هذا الصدد دعمها لإنشاء أفرقة عاملة للطوائف للمساعدة في إيجاد هذه الظروف. بيد أنه، من المناسب التذكير بأنه، تمشيا مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) - ولا سيما القانون الإنساني الدولي، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والقانون الدولي للاجئين - فإن الطرفين ملزمان بتهيئة مناخ موات للعودة الطوعية الآمنة بدون تمييز لكل من يرغبون في ذلك. ونشجع مرة أخرى بعثة الأمم المتحدة على تعزيز تنسيقها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمؤسسات المحلية والوكالات الإنسانية الأخرى في الميدان تحقيقاً لهذه الغاية.

وفي ما يتعلق بسيادة القانون وحقوق الإنسان، يشيد وفدي بالتعاون بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لتعزيز مؤسسات القضاء وحقوق الإنسان في كوسوفو، وكفالة الوصول الكامل للسكان المدنيين، بمن فيهم الأقليات، إلى العدالة وإيلاء الاهتمام الواجب للضحايا. ونعترف بمدى أهمية تعزيز سيادة القانون في مكافحة الإفلات من العقاب، والإخضاع للمساءلة، والتوفيق بين مختلف المصالح، وتشجيع عملية المصالحة في ما بين المجتمعات المحلية، وتوفير التعويض عن الأضرار التي تسببها انتهاكات حقوق الإنسان. لذلك، نشجع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على مواصلة توفير الوساطة والدعم للسلطات الصربية والصليب الأحمر الدولي لإجراء تحقيقات جنائية وتحقيقات بشأن الأشخاص المفقودين. ونوه كذلك بالدور الأساسي لبعثة

وقدرة جميع الطوائف في كوسوفو على العيش في سلامة وكرامة تتصف بمنتهى الأهمية. والحادث الذي وقع مؤخراً في زلق/زلك خطير وينبغي إدانته. لا يوجد مكان للعنف في كوسوفو. لقد التزمت جميع الجهات بذلك، ونتطلع إلى أن تحترم بريشتينا هذا الالتزام، وإلى أن يكون رد الآخرين على الحادث هادئاً.

ونحن نشجع بشدة على قيام تعاون أعمق بين بلغراد وبريشتينا بشأن مسائل عملية، ونكرر دعوة الأمين العام إلى اعتماد المرونة والبراغماتية في إيجاد الحلول. ولن يكون ذلك إلاً لصالح جميع الطوائف في كوسوفو. والمهم كذلك لكل الأطراف مواصلة التصدي لأخطاء الماضي بغية تعزيز المصالحة وتحسين العلاقات الإقليمية. وفي ذلك السياق، تشيد المملكة المتحدة بالتعاون الأخير لإيجاد المفقودين، مما أدى إلى اكتشاف مقبرة جماعية في صربيا. ونرحب أيضاً بالقرار الذي اتخذته البرلمان الصربي مؤخراً بإدانة مجزرة سربرينيتسا. وهاتان الخطوتان إيجابيتان.

وتؤيد المملكة المتحدة بشدة هدف صربيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ونشجع صربيا على تكريس مواردها كافة لإحراز تقدم على هذا المسار. فاستمرار الاختلاف على مسائل المركز لن يعمل إلاً على التلهي عن تحقيق هذا الهدف الاستراتيجي الهام.

وتدعم المملكة المتحدة العمل القيم الذي تقوم به في كوسوفو بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. والمهم أن تواصل بلغراد وبريشتينا التعاون الوثيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي كي تنعم جميع طوائف كوسوفو بسيادة القانون ومستويات أعلى من الحكم والعدالة. ومن شأن الخطوات الآيلة إلى أن تعمل المحكمة في ميتروفيتشا بكامل طاقتها أن تكون دلالة واضحة على ذلك التعاون.

ويسعدنا أن نلاحظ استمرار التقدم في كوسوفو طوال الأشهر الأخيرة. فعقب الانتخابات المحلية، أنشأت حكومة كوسوفو أربعاً من البلديات الست الجديدة لأغلبية صرب كوسوفو المتوخاة في الاقتراح الشامل لمبعوث الأمم المتحدة الخاص السابق أهتيساري بشأن تسوية مركز كوسوفو (S/2007/168/Add.1). والبلديتان المتبقيتان ستنشآن في وقت لاحق من هذا العام، بعد الانتخابات البلدية وانتخاب رؤسائها في بارتش/بارتس بتاريخ ٢٠ حزيران/يونيه، وشمال ميتروفيتشا في الخريف. وهذا يدل على التزام حقيقي من حكومة كوسوفو بتحسين الحياة اليومية لطوائف الأقليات. ونحن نشجع سكان بارتش/بارتس وشمال ميتروفيتشا على المشاركة في هذه الانتخابات وتقبل الميزات التي ستأتي بها اللامركزية إلى المجتمعات المحلية. وهذا يشمل الحصول بقدر أكبر على الخدمات العامة، والسيطرة بشكل أفضل على الموارد التي توفرها حكومة بريشتينا، وجعل أصوات تلك المجتمعات المحلية مسموعة أكثر في ما يتعلق بشواغلها المشروعة لدى مؤسسات صنع القرار في كوسوفو، والمنظمات الدولية التي تساعد على تنميتها.

إننا نلاحظ ما ذكره الأمين العام من أن عدد الحوادث العنيفة في كوسوفو بدافع عرقي لم يتزايد. ونظراً لأن التقرير الأخير شهد تراجعاً في عدد الحوادث الأمنية، يسعدنا أن نرى استمراراً لهذا المنحى الإيجابي. علاوة على ذلك، إنه يساعد على هبة الجو الصحيح ليصبح وجود القوة الأمنية الدولية في كوسوفو وجوداً رادعاً.

والمهم مع ذلك أن تخطو كوسوفو خطوات إضافية لتحسين مستويات الحكم وسيادة القانون فيها. وهذا ضروري لكوسوفو بغية ملاقاتة التقدم صوب الاندماج الأوروبي من جيرانها. وتدعم المملكة المتحدة الجهود لمساعدة أبناء كوسوفو من جميع الطوائف على إعادة البناء والعودة إلى ديارهم التي كانت لهم قبل الصراع.

الأطلسي. وتعمل السلطات في كوسوفو للبناء على الأساس الصلب على الانتخابات البلدية التي جرت في الخريف الماضي لتنفيذ عملية اللامركزية التي أرستها خطة أهتيساري، والتي ستحسن الحوكمة وتمكّن جميع الطوائف. وبمساعدة من الحكومة المركزية، فإن انتخاب رؤساء جدد للبلديات وبلديات عائدة إلى الأغلبية الصربية يرسي هياكل جيدة للحكم ويهيئ الفرصة لتلبية احتياجات السكان. ولقد التقى نائب وزير الخارجية ستاينبرغ رؤساء البلديات الصرب في نيسان/أبريل، فوجدهم متحمسين لتحقيق اللامركزية وما توفر لهم من موارد. ونشيد بهؤلاء القادة الكوسوفيين والصربيين الذين يتحلون بالتفكير الاستشراقي لمشاركتهم البناء والشجاعة بالنيابة عن مجتمعاتهم.

إن هذا الجهد لا يزال جارياً، غير أننا نعتقد بأن النجاح هنا سوف يشجع على انخراط أبناء كوسوفو وصربيا في الشمال الذين يطالبون أيضاً بحكومة محلية استجابية تخدم المصالح الحقيقية لمجتمعاتهم وهم يستحقون ذلك.

إن الانتخابات الوشيكة في شهر حزيران/يونيه في برتيش/برتيس سوف توفر فرصة أخرى للمواطنين لإسماع أصواتهم وإحداث تغيير حقيقي. وعلى النقيض من ذلك فإن الانتخابات الموازية المخطط لها مرة أخرى في ميتروفيتشا في وقت لاحق من هذا الشهر ليست هي مبتغى مجتمع ينشد الازدهار. فتللك الانتخابات ما من شأنها إلا أن تحول الجهود المخلصة للنهوض بالاستقرار والمصالحة في كوسوفو وفي المنطقة.

ثانياً، إن إدخال تحسين على طرق الحكم واحترام سيادة القانون في شمال كوسوفو مسألة جوهرية. ونرحب بجهود حكومة كوسوفو الرامية إلى وضع وتنفيذ إستراتيجية أيدها جمعية كوسوفو بدعم من ممثلي جميع الطوائف

وبعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو لا تزال تعمل كذلك عملاً مفيداً في كوسوفو، ولا سيما لدعم طوائف الأقليات. والمهم مع ذلك إبقاء حجم وموارد بعثة الأمم المتحدة قيد النظر الوثيق لكفالة أن تتماشى مع المسؤوليات التي تتحملها.

إن كوسوفو قد أرست وضعها كدولة مستقلة قابلة للحياة مع دعم الاتحاد الأوروبي لتطلعها الأوروبية. وتظل المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع كوسوفو وصربيا والمجتمع الدولي بنطاقه الواسع بغية تعزيز الاستقرار والمصالحة والتعاون الإقليمي والتقدم الاقتصادي، كي تستطيع كوسوفو أن تتقدم صوب الاتحاد الأوروبي بموازاة جيرانها.

السيدة أندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ مرحة بوزير خارجية كوسوفو الحسيني ووزير خارجية صربيا جييرميتش في المجلس اليوم. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام زانير على إحاطته الإعلامية الممتازة والشاملة. وتقدر الولايات المتحدة عميق التقدير العمل الذي تقومون به أنتم وفريقكم لدعم السلام والأمن.

إن الذكرى السنوية الثانية لاستقلال كوسوفو كانت في ١٧ شباط/فبراير، وهي مناسبة للدلالة على تطور كوسوفو بوصفها جمهورية منفتحة ومتعددة الأعراق وديمقراطية. لقد اعترف بكوسوفو حتى الآن ٦٨ بلداً، وتهنئ الولايات المتحدة كوسوفو ومواطنيها بالتقدم المحرز لتعزيز الديمقراطية ومؤسسات الحكم، وللإسهام في تحقيق الاستقرار في منطقة البلقان خلال هاتين السنتين.

ومع مراعاة ذلك، أود أن أركز على خمس نقاط. أولاً، نرحب بالتقدم الذي أحرزته حكومة كوسوفو في تعزيز قدرتها المؤسسية، بينما تسعى إلى تحقيق التنمية الديمقراطية والاستقرار الإقليمي والاندماج الأوروبي -

سفيتي سافا وفي مواقع أخرى، بالعمل مع لجنة تنفيذ إعادة الإعمار التي تشارك فيها حكومة كوسوفو بجمّة. ونأمل أن يمضي عمل اللجنة قدما وبصورة أسرع بتعاون ومشاركة جميع الأطراف المتأثرة. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد تعيين الميسّر الجديد للاتحاد الأوروبي، السفير موسكو بولس.

وأخيرا، نتفق مع النتيجة التي خلص إليها الأمين العام ومفادها أن الحالة بشكل عام ما برحت هادئة نسبيا ولكنها هشة. ندين الأحداث الأخيرة التي تمثلت في العنف بين الطوائف العرقية، مع أن التقرير يفيد بأنه لا توجد زيادة عامة في عدد الحوادث. بمن فيها تلك التي تؤثر بطوائف الأقلية. إن الهجوم الذي وقع في ٢٠ نيسان/أبريل على ٢٦ شخصا من العائلات الصربية في كوسوفو في بلدية إستوغ عمل غير مقبول. ونشيد باستجابة سريعة من جانب رئيس الوزراء، بما في ذلك الالتزام بتقديم المساعدة المالية والتقنية للضحايا وتوفير دوريات من الشرطة الكوسوفية لمدة ٢٤ ساعة لحماية العائدين.

إن تولى شرطة كوسوفو للمسؤولية بسلاسة في شهر آذار/مارس من قوة كوسوفو لحماية معلم غازيمستان يعطي مثلا آخر على مضاعفة الحكومة لمسؤولياتها.

وندين أيضا أحداث العنف الأخيرة على مشغلي نظم الهاتف المرخص لهم، والذي جاء بصورة واضحة ردا على الجهود التنظيمية التي تقوم بها حكومة كوسوفو. إن العنف رد غير مقبول ويقوّض سيادة القانون والجهود المشروعة لكفالة تمكين الكيانات التي لديها رخصة من كوسوفو من تقديم الخدمات العامة في كوسوفو.

إن استقلال كوسوفو لا رجعة فيه. والتقسيم غير مقبول. فقد تمت تسوية وضع كوسوفو ومسألة الحدود. ويجري حاليا العمل على تطوير مؤسسات ديمقراطية فعالة والقيام بجهود لمشاركة جميع المواطنين إلى الحد الأقصى.

الكوسوفية لمد نطاق فوائده حكومة رشيدة وخاضعة للمساءلة وشرعية لتصل المواطنين في الشمال.

ونرحب أيضا بخطط الاتحاد الأوروبي، بمساعدة من بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ووجود قوي لها في الشمال لمضاعفة الجهود هناك. وندعو بلغراد وبرشتينا إلى همئة الفرص للتعاون الموضوعي الذي يمكن أن يحسّن من حياة المجتمعات في شمال كوسوفو، بما في ذلك في ما يتعلق بعبور الحدود والجريمة والجمارك وغير ذلك من المسائل المتعلقة بسيادة القانون والقضاء.

ثالثا، نشيد بالجهود التي تقوم بها كوسوفو وصربيا لحل المسائل التي تؤثر بالأشخاص المشردين، بما في ذلك وضع الشروط للعودة الآمنة لديارهم في كوسوفو. نرحب بالقرار الأخير لإعادة فتح مكاتب وكالة كوسوفو المعنية بالمتلكات في صربيا برعاية مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وتطلع الآن إلى ذوي المصالح للإسراع في عمل الوكالة وإزالة العوائق لحل القضايا المتبقية. وكما يذكر تقرير الأمين العام، بلغ عدد العائدين في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير هذا العام خمسة أضعاف تقريبا، بالمقارنة مع نفس الفترة في عام ٢٠٠٩. ونهيب بالجانبيين الكوسوفي والصربي همئة الظروف المفضية إلى مد نطاق هذا الاتجاه البناء لتيسير العودة المستدامة للاجئين.

رابعا، أود أن أثنى على البيانات التي أدلى بها مؤخرا لتعزيز المصالحة من جانب القادة الصربيين والكوسوفيين، بما في ذلك ملاحظات الرئيس تاديتش بشأن المسيحيين الأرثوذكس وملاحظات الرئيس سيديو بشأن الأرثوذكس الشرقيين. إنها لدلالة مشجعة أن جرت احتفالات عيد الفصح في كنيسة سفيتي سافا في جنوب ميتروفيتشا للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤. وينبغي لي أن أنوه بأن الولايات المتحدة يسرّها أن تؤيد جهود إعادة الإعمار في كنيسة

المتعلقة بشمال كوسوفو بالوسائل السلمية وبالتشاور والتنسيق الوثيق بين جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، مع الأخذ في الحسبان الظروف والشواغل المحددة لجميع الطوائف. إن الإبلاغ عن وقوع حوادث هجوم على الأقليات ما من شأنه إلا أن يزيد من الشعور بعدم الأمن في كوسوفو. وهذا يعرقل أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز عودة الأشخاص المشردين والمصالحة في الأجل الطويل وتنمية كوسوفو والمنطقة. ويشدد بلدي على الحاجة إلى ضمان مشول مرتكبي الجرائم أمام العدالة، من قبيل الأحداث التي تمت إدانتها بصورة شاملة والجهود التي بُذلت للاتصال بالضحايا.

أما في ما يتعلق بعودة الأقلية فترحب نيجيريا بزيادة عدد العائدين المسجلين خلال الفترة المشمولة في التقرير. غير أننا نشعر بالقلق إزاء العدد الإجمالي المنخفض للعائدين، ومن زاوية تقييم منظمة التعاون في أوروبا، ربما جرت عرقلة عملية تنفيذ استراتيجيات العودة في ٢٠١٠ بسبب عدم تمويل أنشطة العودة، وعدم توفر الالتزام السياسي وبسبب وجود مشاكل هيكلية في الحكم المحلي والشعور بالقلق إزاء قدرة شروط العودة على البقاء. وندعو كل ذوي المصالح إلى بذل الجهود المتضافرة، ولا سيما في بعثة الأمم المتحدة ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لكفالة العودة الطوعية والأمنة.

تكرر نيجيريا تأييدها الكامل للحوار وتسوية النزاع عن طريق التفاوض. وفي الختام، نشيد بالمثل الخاص للأمين العام وبفريقه على جهودهم الدؤوبة لإعلاء شأن السلم والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا نعرب عن امتناننا للسيد لامبرتو زانير، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة

وتؤيد الولايات المتحدة كوسوفو وصربيا وجميع بلدان البلقان في سيرها على طريق بناء ديمقراطيات ثابتة وآمنة ومندمجة اندماجا كاملا في المؤسسات الأوروبية والمؤسسات الأوروبية - الأطلسية.

السيد أميفوري (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):

نرحب بوجود معالي السيد فوك بيرميتش، وزير خارجية صربيا، وبيانه المستنير. ونشكر الممثل الخاص للأمين العام السيد لامبرتو زانير على إحاطته الإعلامية الشاملة في سياق تقرير الأمين العام (S/2010/169) عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشكر أيضا السيد اسكندر حسيني على ملاحظاته.

نشيد ببعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو على دورها في المساعدة على صون السلم والاستقرار في المنطقة. ومن الجدير بالذكر أن جهودها لتيسير الحوار بين الأطراف المعنية والأعمال المتعلقة بمجال سيادة القانون والتنسيق بين سائر الجهات الفاعلة تحظى بالتأييد الشديد. وقد شجعنا التعاون بين البعثة وبعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو في تعزيز التعاون والسلم في المنطقة في إطار المركز المحايد للأمم المتحدة. ونرحب بتدخل الاتحاد الأوروبي في إنشاء آلية لتيسير الحفاظ على التراث الديني والثقافي لمنطقة البلقان. إنها مبادرة بالنظر إلى الاحترام التقليدي لهذه المؤسسات والقيم التي سوف تزيد من تعزيز التسامح المتبادل والوئام والتعايش في ما بين الناس.

على الرغم من التطورات الإيجابية نلاحظ وجود بعض التحديات. ونتقاسم القلق الوارد في تقرير الأمين العام عن إمكانية زيادة التوتر في شمال كوسوفو في حالة تنفيذ إستراتيجية خاصة بشمال كوسوفو من جانب السلطات في برشتينا من دون إجراء حوار يشمل المجتمعات المحلية وجميع أصحاب المصالح المعنيين. ومن المهم بحث القضايا الحساسة

إننا لا نرى أي تحسن في العلاقات بين البعثة وبريشتينا على الرغم من استمرار الاتصالات البروتوكولية بين الممثل الخاص للأمين العام وسلطات كوسوفو. وما زال أبناء كوسوفو يتجاهلون بعثة الأمم المتحدة على الرغم من مبادئ التسوية التي ينص عليها القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن الحالة في كوسوفو تشكل مصدر قلق بالغ بالنسبة لنا، وفي المقام الأول، إزاء محاولة سلطات بريشتينا تنفيذ "استراتيجية شمال كوسوفو" مهما كلف الأمر. وإننا على اقتناع بأن أي خطوات انفرادية في هذا المجال قد أن توجج الحالة المعقدة أصلا القائمة فيما بين الطوائف في المقاطعة، لا سيما على خلفية الاستياء المتزايد من الحالة الاجتماعية والاقتصادية والمستوى المرتفع للجريمة والفساد.

وعلاوة على ذلك، يساورنا القلق بالقدر نفسه إزاء محاولة كوسوفو التحريض على اتخاذ خطوات من جانب أطراف التواجد الدولي، لا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون التابعة في كوسوفو، لتفكيك محطات إعادة الإرسال المشغّلين الصرب لاتصالات الهاتف المحمول، بالإضافة إلى اعتزام بريشتينا اعتماد قانون لإنشاء نظام لا يجيز للمواطنين الصرب دخول كوسوفو بدون جوازات سفر أجنبية. ومن الحيوي أن يجري تقييم قانوني وسياسي لتلك الأعمال من جانب سلطات كوسوفو. إن عدم القيام بذلك من شأنه أن يقود إلى زيادة حادة في حالة التوتر فيما بين الطوائف.

وما زلنا نرى أن حالة عودة المشردين داخليا إلى كوسوفو لا تبعث على الرضا. ومن المؤسف استمرار وجود العديد من الحالات التي يجبر فيها صرب كوسوفو على بيع ممتلكاتهم ومغادرة المقاطعة، ولم يوجه أي اهتمام إلى هذه الحالة. ويدل كل ذلك على عدم وجود أي توجه في كوسوفو نحو زيادة التسامح فيما بين الطوائف. بل حدث

في كوسوفو، على عرض تقرير الأمين العام (S/2010/169) وعلى جهوده في ظل الحالة المعقدة في المقاطعة. ونرحب بمشاركة السيد فوك ييرميتش، وزير خارجية صربيا في جلسة المجلس اليوم ونشاطه تقييمه.

كما أننا استمعنا باهتمام إلى بيان السيد حسيني الذي لم يتميز، مرة أخرى، بالموضوعية أو بالامتنال للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

إن موقفنا المعارض لإعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد معروف جيدا. وتدعم روسيا سلامة أراضي جمهورية صربيا وسيادتها. ونحن على اقتناع بالحاجة إلى الامتنال الصارم للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي ما زال نافذا تماما. وهو ما زال ملزما للجميع بوصفه الأساس الدولي والقانوني للتسوية في كوسوفو، ولضمان الأمن في المقاطعة. إن عدم فهم أو قبول ذلك يعني عدم قبول الشرعية الدولية.

إن الاتحاد الروسي يدعم دعما كاملا عمل بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو للاضطلاع بولايتها. ويجب أن تستمر البعثة في أداء دور رائد في إطار التواجد الدولي في المقاطعة، حسبما ورد في تقرير الأمين العام (S/2008/692) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ولا يحق لأحد أن يعرقل السلطة المسندة إليها، بما في ذلك ما يتصل بالمساعدة على حماية حقوق وأمن الأقليات القومية وتحقيق المعايير الديمقراطية للمجتمع الدولي في كوسوفو. وهذا ينطبق بالقدر نفسه على واجب البعثة فيما يتعلق بالتمثيل الخارجي لبريشتينا في الآليات الدولية والإقليمية. ونحن نلاحظ دور البعثة الذي لا بديل عنه في تعزيز الحوار فيما بين الطوائف، لا سيما في الجزء الشمالي من المقاطعة. وفي هذا السياق، نرحب بجهودها لإنشاء أفرقة عمل خاصة لاجتذاب جميع الأطراف المعنية بغية تسوية المشاكل العملية التي يواجهها السكان المحليون.

يرميتش، ولوزير خارجية كوسوفو، السيد اسكندر حسيني. ويسعدني أن أراهما معنا اليوم، وأشكرهما على بيانيهما الشاملين.

كما أود أن أرحب بالسيد لامبيرتو زانيير وأن أشكره على إحاطته الإعلامية وعلى عرض تقرير الأمين العام (S/2010/169). وأود كذلك أن أشكر السيد زانيير على قيادته، وأن أشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ويسعدنا استمرار البعثة في الاضطلاع بولايتها بينما تراقب تطور الظروف. إن الإطار الاستراتيجي المشترك الذي تعمل البعثة على تطويره مع فريق الأمم المتحدة في كوسوفو لكي تتمكن أسرة الأمم المتحدة هناك من التركيز على تنفيذ برامج التنمية يمثل خطوة نرحب بها.

كما نرحب بالتعاون الوثيق بين بعثة الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وبتوسيع دور ومهام هذه البعثة. إننا ما زلنا ملتزمين بمواصلة إسهامنا في بعثة سيادة القانون وفي قوة كوسوفو حسبما تقتضيه الاحتياجات والمتطلبات في الميدان.

وخلال العامين الماضيين منذ أصبحت كوسوفو مستقلة، تزايد عدد البلدان التي اعترفت بها. وتعتبر تركيا ذلك عملية لا رجوع عنها، وأنها ستسهم في نهاية المطاف في تحقيق السلام الدائم والاستقرار والازدهار في المنطقة. ومن ناحية أخرى، تواجه كوسوفو، بوصفها دولة فتيحة، تحديات كبيرة. ولكي تتجاوز كوسوفو تلك التحديات وتوفر حياة أفضل لجميع مواطنيها، يجب أن تركز على أولوياتها وأن تواصل الإصلاح في مجالات مثل الاقتصاد وسيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ومن هذا المنطلق، وكما أوضح بيان السيد حسيني، حققت كوسوفو تقدما في توطيد ديمقراطيتها. وقد جرت الانتخابات التي اعترف، على نطاق واسع، بأنها كانت نزيهة

العكس من ذلك، وشهدت الحالة مزيدا من التراجع. إن أراضي الجيوب الصربية الكبيرة آخذة في التقلص التدريجي، وأما الصغيرة منها فهي آخذة في التلاشي.

إن الحالة المتعلقة بحماية التراث الديني والثقافي للصرب تبعث على القلق البالغ. وبطبيعة الحال، نحن نعتبر تعيين السفير ميكوبولوس ممثل اليونان ميسرا للاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسائل خطوة إيجابية. ولكننا نلاحظ استمرار تدنيس المقابر والكنائس الصربية في كوسوفو. وفي هذا السياق، يساورنا القلق إزاء قيام منظمة حلف شمال الأطلسي بنقل المسؤولية عن حماية المواقع الثقافية الهامة إلى شرطة كوسوفو، وهو ما بدأ فعلا، وإزاء التوجه العام نحو تخفيض القوة العددية لقوة كوسوفو.

نود أن نؤكد بشكل خاص على أن الخدمات التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إلى سلطات كوسوفو، وعجزها في بعض الأحيان، قد أضرا بسلطة البعثة، التي تجاوزت عمليا المركز المحايد الذي نصت عليه ولايتها. وفي ظل هذه الظروف، يجب أن تنصاع بعثة الاتحاد الأوروبي بشكل صارم لمبادئ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وأن تراعي التوازن في تصرفها، آخذة في الاعتبار مصالح الطرفين، وضمن إطار مهام التنسيق لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

إن الحالة المعقدة في كوسوفو تثبت الحاجة إلى ضرورة مواصلة اضطلاع مجلس الأمن بدور رائد في كوسوفو. ويجب أن يبقى المجلس ضامنا للامتثال للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقراراته. وتؤكد روسيا استعدادها لمواصلة الجهود السياسية لبلورة حل عادل ومناسب قانونا لمسألة كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم بالترحيب الحار لوزير خارجية صربيا، السيد فوك

ولكن كانت الخلافات في الرأي على مسألة المركز لا تزال قائمة، فإنها يجب ألا تكون السبب في إحجام الطرفين عن التعاون بروح عملية والتقدم صوب نحو المصالحة وحسم بعض المشاكل المعلقة في مجالات من قبيل التراث الثقافي والطاقة والبنية التحتية والجمارك والجريمة المنظمة.

وتتفق مع الأمين العام في ملاحظته بأن بلغراد وبريشتينا ينبغي لهما بعد أن تنحيا جانبا اعتبارات المركز أن تبديا المرونة تجاه تمكين ممثلي كوسوفو من المشاركة في الآليات والمحافل الإقليمية والدولية الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية وتثبيت الاستقرار الطويل الأمد في المنطقة. وندعو الطرفين كليهما إلى إيجاد حلول عملية لبلوغ تلك الغاية.

إن صربيا، بصفتها عنصرا مؤثرا مهما في المنطقة، بوسعها أن تساهم أكثر في توطيد أركان السلام والديمقراطية والرخاء في البلقان. ونرحب أيضا بتنمية العلاقات بين صربيا والاتحاد الأوروبي وندعمها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساندة صربيا في جهودها للاندماج بالهياكل الأوروبية. ويسرنا نحن، في تركيا، أن نتمتع بعلاقات تعاونية وثيقة مع صربيا؛ العلاقات التي عقدنا العزم على الارتقاء بها بما يعود بالفائدة على بلدينا كليهما وعلى المنطقة برمتها.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل لبنان.

أود أولا أن أشكر السيد لامبرتو زانيري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (بعثة كوسوفو) على إحاطته الإعلامية الوافية. وأقدر أيضا حضور السيد فوك بيرميتش، وزير خارجية صربيا، وأشكره على البيان الذي أدلى به. كما أشكر السيد اسكندر حسيني على بيانه.

بالنسبة إلى الوضع الأمني، أشار الأمين العام في تقريره (S/2010/169) إلى أن عدد الحوادث التي تطل

وموثوقا بها. وتحققت إنجازات ملموسة على صعيد إضفاء طابع اللامركزية، وهي عنصر أساسي في بناء المجتمع المتعدد الأعراق. واتخذت خطوات هامة واعتمدت القوانين تشريعات لحماية حقوق الإنسان وتكامل الأقليات. كما يسعدنا أن نشهد زخما جديدا في عملية عودة اللاجئين.

ويسعدنا، بالقدر نفسه، أن الحالة الأمنية لا تزال مستقرة. ونحن نتشاطر القلق بشأن شمال كوسوفو ونرحب بالخطوات المتخذة من جانب سلطات كوسوفو نحو المصالحة والتكامل فيما بين جميع الطوائف هناك. إن تلك الجهود ستستغرق بعض الوقت وتحتاج إلى الموارد الكبيرة، ولكننا نؤمن أنها ستسهم في توحيد جميع مواطني كوسوفو حول رؤية واحدة. وفي هذا الصدد، شعرنا بارتياح كبير لسماع ما قاله الرئيس سيديو، الذي أكد بمناسبة احتفال الطائفة الأورثوذكسية بأعياد الميلاد التزام مؤسسات كوسوفو بالعمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا وازدهارا وسلما، يشعر فيه جميع مواطني كوسوفو بالحرية الكاملة والمساواة في بيتهم المشترك كوسوفو. ونحن، على غرار الرئيس سيديو، نؤمن بأن من الأهمية بمكان أن يشعر جميع الناس من كل الأعراق وفي كل أجزاء البلد بأن كوسوفو هي بيتهم وبأن مستقبل كوسوفو هو مستقبلهم.

نتوقع من صرب كوسوفو انطلاقا من هذا الفهم، أن يشاركوا في العملية السياسية وفي الهياكل الإدارية للبلد. كما نحث أصحاب المصلحة كافة على أن يمتنعوا عن الأعمال التي ستسبب في أعباء لا لزوم لها على حياتهم.

ومما يبعث على الاطمئنان أن كوسوفو خطت خطوات صوب بناء علاقات ودية مع جيرانها وصوب تعزيز التعاون الإقليمي. ويحدونا وطيد الأمل أيضا أن تؤدي العلاقات بين بلغراد وبريشتينا إلى المساهمة فيما بعد في تحقيق السلام والاستقرار والرخاء الدائم على الصعيد الإقليمي.

بعثة كوسوفو ومكتب الاتصال في كوسوفو التابع للمفوضية الأوروبية من أجل إيجاد حل دائم لمخيمات الأقليات. إلا أن النسبة العامة لعودة اللاجئين والمشردين لا تزال منخفضة. ومن المهم في هذا الإطار إشاعة مناخ سياسي موات للحوار والمصالحة بما يشجع اللاجئين والنازحين على العودة. كما من المهم توفير الأمن وتأمين الظروف التنموية والإنسانية اللازمة لتيسير هذه العودة.

ويشكل تعهد الأطراف المعنية بالتعاون لحماية التراث الديني والثقافي للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو خطوة أولى مشجعة في حماية ذلك التراث. ونوه في هذا السياق بالدور البناء الذي يضطلع به رئيس مكتب الاتصال اليوناني في بريشتينا كيميسر لهذا التعاون، إضافة إلى الجهود التي تبذلها البعثات المتمركزة في كوسوفو واليونيسكو لحماية التراث الثقافي.

وعلى الصعيد العام ندعو جميع الأطراف إلى إيجاد حلول عملية للقضايا ذات الاهتمام المشترك، والابتعاد عن التسييس فيما يتصل بمسألة المركز، والانخراط في التعاون في سبيل تأمين كل ما من شأنه تحسين الحياة اليومية لسكان كوسوفو بمختلف انتماءاتهم.

أخيراً، نشجع بلغراد وبريشتينا على اتباع نهج بناء إزاء مشاركة ممثلي مؤسسات كوسوفو في المنتديات الإقليمية والدولية وعلى استئناف الحوار البناء والمباشر بشكل يؤدي إلى احتواء أجواء التوتر. ويشجع لبنان الحل السلمي لهذه القضية لما لذلك من تأثير على تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في كامل منطقة البلقان الغربية.

أستأنف الآن مهامه كرئيس لمجلس الأمن.

طلب وزير خارجية صربيا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي وأعطيه الكلمة الآن.

الأقليات يعادل تلك الواردة في التقرير السابق. ورغم ذلك يبقى استقرار الوضع الأمني نسبياً. ونحث في هذا المجال جميع الأطراف على التعاون في سبيل تحقيق العدالة ومساندة الضحايا ومحاسبة مرتكبي الجرائم. فهذه الخطوات ستترك انعكاسات إيجابية على الاستقرار الأمني وستؤدي إلى طمأنة مختلف الجماعات وتعزيز شعورها بالأمن. كما من المهم تحسين أداء الآليات المؤسسية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

أما بخصوص الحالة في شمال كوسوفو، فنرى أنها تتطلب جهداً متواصلًا مع المجتمعات المحلية. فأى آلية لإدماج صرب شمال كوسوفو يجب أن تتم عبر الحوار المنفتح والمرن والتشاور المستمر مع جميع الجهات الفاعلة. ونحث جميع الأطراف المؤثرة في منطقة شمال كوسوفو على الاضطلاع بدور بناء عبر تشجيع المجتمعات المحلية على التلاقي والتحاور لإيجاد حلول عملية للمسائل الحساسة.

وبالنسبة إلى البعثات المتمركزة في كوسوفو، نرحب من جهة أخرى بجهود بعثة كوسوفو في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان وتيسير المصالحة من خلال التعاون مع مختلف الجماعات. ونشجع سلطات كوسوفو على الاستمرار في التعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة بصورة عملية وبناءة. كما نشيد بالتعاون والتنسيق القائم بين بعثة كوسوفو وكل من بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو في إطار موقف الحياد المنصوص عليه في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

وبالنسبة إلى التعاون في المسائل الإنسانية والثقافية والتنمية، من المشجع أن تكون العودة الطوعية للأقليات قد شهدت زيادة خلال عام ٢٠٠٩ عن العام الذي سبقه، بحسب الإحصاءات الصادرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي هذا الإطار أقدر الجهود التي تبذلها

وليس بالإعلانات عن أي أعمال أحادية الجانب، مهما بلغت سطوة مؤيدي تلك الأعمال الأحادية الجانب. وذلك ينطبق على حدود صربيا وحدود كل بلد آخر في العالم. وصربيا على استعداد للدخول في حوار، يفضي إلى تسوية جميع المسائل العالقة تسوية نهائية بطريقة سلمية، وهي تطلب دعم هذا المجلس ودعم الأمم المتحدة في هذا النهج السلمي.

وهذه المرة الأولى في تاريخ منطقة البلقان التي لا يتم فيها حل قضية من هذا النوع عن طريق الصراع. ولا يوجد طرف يحاول الدخول في حرب مع أي طرف، وأعتقد أن هذا تطور عظيم وإيجابي لأننا نتكلم عن ٦٠٠ أو ٧٠٠ عام من تاريخ البلقان. وهذه هي المرة الأولى التي يحاول فيها طرف ما بالفعل تسوية قضايا كهذه، بما فيها قضية الحدود، سلميا. وهذا هو ما نعتزم القيام به. ونحن على استعداد للعمل، بأحسن نية ممكنة، من أجل حلها.

وأريد أن أسترعي الانتباه إلى أمر واحد. فقد قال أحدهم إنه، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بلغ عدد العائدين من المشردين داخليا خمسة أضعاف عددهم في الفترة السابقة. وفي الفترة السابقة، عاد ٥٠ شخصا وفي هذه المرة عاد ٢٥٩، لكن هذا الرقم هو من بين إجمالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. نعم، الحسابات صحيحة لكن إذا نظرنا إلى الأعداد المطلقة، أعتقد أنها تمثل إخفاقنا المشترك، ويتعين علينا معالجة المسألة بأحسن نية ممكنة. وبينما نعمل بشأن جميع القضايا الإقليمية العالقة بأحسن نية ممكنة وبإخلاص تام، فإن حكومة صربيا على استعداد للعمل مع جميع الأطراف المعنية لحل هذه القضية بصورة نهائية. ولكننا نعتقد أنه لا يمكننا حلها إلا من خلال الحوار - الحوار السلمي - فحسب. وذلك هو كل ما أردت قوله.

الرئيس: أعطي الكلمة للسيد حسيني.

السيد فوك بيرميتش (صربيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد. أود فقط أن أعقب على عدد قليل من الأفكار التي أعرب عنها المتكلمون في هذه الجلسة.

لا يمكنني أن أتفق مع التقييمات التي طرحها بعض المتكلمين بأن صربيا تمارس تدخلا يتسم باللامسؤولية في الشؤون الإقليمية للبلدان الأخرى. إن حكومة صربيا، بقدر ما يتعلق الأمر بنظرها الإقليمية والطريقة التي تتعامل بها مع المنطقة، فإنني أعتقد أنها برهنت بوضوح على أن المصالحة والسلام يحتلان مكان الصدارة في تصورنا لمستقبل البلقان: مستقبل ضمن الاتحاد الأوروبي.

ويسرني أن يكون عدد من المتكلمين قد ذكروا اليوم أن البرلمان الصربي أقر القرار الخاص بسرييرنيتسه. وأود أن أسلط الضوء على أن ذلك القرار كان أول قرار في تاريخ أوروبا يقدم به برلمان اعتذارا عن شيء وقع في الماضي. ونحن جميعا نعلم أن تاريخ أوروبا حافل بالأحداث التي تقتضي التقدم باعتذار من هذا النوع أو ذلك. لكن صربيا كانت أول بلد في التاريخ يتقدم بالاعتذار.

حكومتي فخورة جدا بما نفعله في سبيل التيقن من أن السلام والاستقرار سيسودان في المنطقة كلها - في البوسنة وفي كرواتيا وفي المناطق المتنازع عليها من صربيا وفي أماكن أخرى.

صربيا لا تفرض شروطا مسبقة على بدء الحوار. إننا لا نفرض - مثلما تفعل بريشتينا حسيما سمعت - شروطا بأن أحدا يجب أن يعامل بهذه الطريقة أو تلك. إننا مستعدون للتكلم حول كل شيء. إننا مستعدون للتكلم حول كل المسائل المعلقة، بما فيها المسألة التي تكمن في صميم كل المسائل المعلقة، أي المركز المستقبلي لمحافظة كوسوفو.

إنني أعتقد أن الحدود في أي مكان من العالم لا يمكن إقرارها إلا بالاتفاق بين جميع الأطراف المعنية،

وقد جرى وقف مزودي الخدمة الهاتفية بصورة غير قانونية في مسعى لاستعادة القانون والنظام في ذلك الجزء من بلدنا.

وفي غضون ذلك، شرعنا في جهود ناجحة وملموسة جدا لكفالة إتاحة وسائل الاتصالات لجميع أفراد الطائفة الصربية في ذلك الجزء من كوسوفو على وجه السرعة. ووزعت الشركة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الآلاف من بطاقات تحديد هوية المشترك والهواتف بالإنج على أفراد الطائفة الصربية.

ومما يؤسف له، أنه وقع هجوم عنيف وغير قانوني على مزودي الخدمة الهاتفية بصورة قانونية في ذلك الجزء من بلدنا، وهذا أمر غير مقبول. وفي واقع الأمر، فقد نزع الجناة الهوائيات الخاصة بشركتي إيكو وفالا - وهما الشركتان المرخص لهما قانونا بتوفير الخدمات الهاتفية - بدلا من محاولة استخدام الخدمات التي تقدمها هاتان الشركتان. ودعونا جمهورية صربيا إلى الدخول في اتفاقات تجوال مع شركات الخدمات الهاتفية الجادة للغاية في كوسوفو ونحن منفتحون بهذا الخصوص.

وأرغب في أن أضيف كلمات قليلة بشأن التعاون والحوار على الصعيد الإقليمي. وأريد إعادة التأكيد بشدة مرة أخرى على أن كوسوفو مستعدة للجلوس والحوار مع السلطات في بلغراد بشأن القضايا الكثيرة ذات الاهتمام المشترك. وسيستمر الموقف الحالي لكوسوفو وصربيا بوصفهما جارتين قريبتين، ويتعين عليهما العمل معا من أجل الصالح المشترك في المستقبل والمنظور الأوروبي المستقبلي - ليس المنظور الأوروبي المشترك بين كوسوفو وصربيا فحسب، ولكن أيضا المنظور الأوروبي الإقليمي.

الرئيس: لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد احتتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠.

السيد حسيني (تكلم بالإنكليزية): باختصار شديد وبعد تردد كبير، سأستمر في أخذ دقائق أخرى قليلة من وقت المجلس للرد على بضعة مزاعم مضللة تماما.

بصفة عامة جدا، وبشأن سيادة القانون والتزام حكومة جمهورية كوسوفو بمحاربة الجريمة المنظمة والفساد، فإنه ينبغي ألا يشكك أي أحد في ذلك التصميم. وحقيقة أن المرء يمكنه أن يرى إجراءات ملموسة على ذلك الصعيد تظهر في حد ذاتها مدى تصميم حكومة جمهورية كوسوفو. ونحن نعمل بشأن تلك المسألة بصورة وثيقة مع جميع أشكال التواجد الدولي، ولا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في كوسوفو.

ولا تزال لعبة الأرقام - ٢٠٠.٠٠٠ أو ٢٥٠.٠٠٠ شخص مشرد - مستمرة. وقد أبلغنا المجلس بالأرقام الحقيقية مرات عديدة. وتقارير مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين لعام ١٩٩٩ لم تتضمن الصرب المشردين داخليا أو اللاجئين فحسب، ولكن جميع الصرب. ولكن المسألة، حقا، ليست مسألة أعداد؛ إن الأمر يتعلق مرة أخرى بتصميم حكومة كوسوفو على إحراز تقدم في عودة جميع مواطنيها، وخاصة المواطنين الصرب العديدين الذين ما زالوا خارج حدود بلدنا، إلى الوطن.

إننا نحمي التراث الثقافي والديني لكل المجموعات العرقية في كوسوفو منذ قرون وسنستمر في القيام بذلك. ولا يمكن أن يحول أي شيء بيننا وبين حماية التراث الثقافي وسنستمر في تسلم المسؤولية عن تلك المهام من وحدات قوة كوسوفو التي تحظى باحترام كبير والتي تمد لنا يد العون في هذه المهمة شديدة الأهمية.

وأرغب في إبلاغ المجلس بأننا تغاضينا طويلا عن مقدمي خدمات الهاتف المحمول بصورة غير قانونية في جزء من بلدنا لسبب وحيد، هو، عدم إزعاج بعض أفراد بلدنا.